

تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ

# السَّيْرُ فِي الْمَلِكِيَّةِ

للشيخ سراج الدين

محمد بن عبد الرشيد السجاوندي الحنفِيَّ

مع الحاشية

# دَلِيلُ الْفُؤَادِ

للأديب الفاضل

محمد نظام الدين الكيرانوي

تَعَلَّمُوا الْقَرَائِضَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ الْحَمْدُ

# السَّيْلُ الْحَمِيدُ فِي الْمَدِينَةِ

لِلشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّينِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّشِيدِ السَّجَّادِ الْوَدَّاعِيِّ الْحَنْفِيِّ

مَعَ الْحَاشِيَةِ

# دَلِيلُكَ الْوَدَّاعِي

لِلأَدِيبِ الْفَاضِلِ

مُحَمَّدِ نَظَامِ الدِّينِ الْكَلْبُرَانِيِّ

# فہرس مضامین السراجی

صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون
۲	الفرائض نصف العلم	۲۵	ذکر البایں
۳	الحقوق المتعلقة بترکۃ المیت اربعہ	۲۵	طریق معرفۃ المواقف والمبانی
۴	ترتیب تقسیم الترتۃ	۲۵	باب التصحیح
۵	فصل فی الموانع من الارث	۲۷	فصل فی معرفۃ نصیب کل فریق
۶	باب معرفۃ الفروض و مستحقہا	۲۸	فصل فی قسمة التکات بین الورثۃ والخرماء
۷	احوال الآباء	۳۰	فصل فی التنازع
۸	احوال الجسد المصحح	۳۱	باب الرد
۹	احوال اولاد الام	۳۳	باب مقاسمۃ الجسد
۱۰	احوال الزوج	۳۶	باب الناسخ
۱۱	فصل فی النساء	۳۸	باب ذوی الارحام
۱۲	احوال الزوجات	۴۰	الصف الاول من ذوی الارحام
۱۳	احوال بنات الصلب	۴۴	فصل علماء ذنا یتربون البسات فی التوریت
۱۴	احوال بنات الایمن	۴۵	فصل فی الصف الثاني من ذوی الارحام
۱۵	صورة مسئلة بنات الایمن	۴۶	فصل فی الصف الثالث من ذوی الارحام
۱۶	احوال الاخوات لاب وام	۴۹	فصل فی الصف الرابع من ذوی الارحام
۱۷	احوال الاخوات لاب	۵۰	فصل فی اولاد الصف الرابع
۱۸	احوال الام	۵۳	فصل فی الفتنی
۱۹	احوال الجدة	۵۵	فصل فی المسلم
۲۰	باب العصبات	۵۹	فصل فی المفقود
۲۱	احوال العصبۃ بنفسه	۶۰	فصل فی المرتب
۲۲	احوال العصبۃ بغيره ومع غیره	۶۱	فصل فی اللاسیر
۲۳	باب الحجب	۶۲	فصل فی الفرق والحرق والدمی
۲۴	باب مناصح الفروض	۶۷	خاتمة المطبع
۲۵	باب العول	۶۸	الجدول الذی یضمن بیان حق کل جنس من اصحاب
۲۶	فصل فی معرفۃ التماثل والتداخل والتوافق	۶۹	الفروض والعصبات مفردا او متعدها ودر سالہ جاسع
۲۷	والقبایں بین العمدین	۷۰	الفرائض منظوم
۲۸	ذکر التماثل والتداخل والتوافق	۷۷	خاتمة المطبع



تَتَعَلَّقُ بِتَرَكَةِ الْمَيِّتِ حَقُّكَ أَرْبَعَةٌ مُرْتَبَةٌ الْأَوَّلُ يُبْدَأُ بِتَكْفِينِهِ وَتَجْهِيزِهِ مِنْ  
 غَيْرِ تَبْيِيرٍ وَلَا تَقْدِيرٍ ثُمَّ تَقْضَى دِيُونُهُ مِنْ جَمِيعِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ تُنْفَذُ وَصَايَاهُ

بما فتح ثالث

بعد انگلين والتجيز

بما فتح ثالث

لإنسان ما لثمن حاله حيات وعاله وموت والخراج من أحكام الموت فيكون لفظ النصف بهنا عبادة عن قسم من قسمين ١٢ **١** قول تركه الميت  
 المركز يفتح الهمزة وكسر الراء مصدر بمعنى المفعول أي متروكة ويبرز فيها كسر الراء وفتحها مع سكن الراء وكذا كل ما كان على فعله بتركته واصطلاحا ما بقي بعد الميت  
 من المال ما فيها من تعلق حق الغير فيه مثل فيها الدرية الواجبة بالنكاح الخطأ وبما يصلح من العدا وبما يخلاب القصاص ما لا يغني بعض الدرية كما في الذخيرة في  
 تركه كل ما دونهما من دفع ما من ان يقال ان الدرية حصلت بعد موت الميت وتركه اذ هو لم يتركها فاقم ١٣ **٢** قول حقوق لربته وبني انگلين والدين  
 والوصية وخمس التركة وجوز الطهارة يقال ما يتعلق بتركه الميت اما ان يكون الميت حيا من اوله لا يكون الاول انگلين

والثاني ان كان يكون ثابتا قبل الموت والاول الموت والدين والثاني ان كان يكون ثبوت من قبل الميت اوله الاول الوصية والثاني في قسمته  
 التركة ١٢ **٣** قوله بغيره وتجهيزه والإواخير هو فعل ما يحتاج اليه الميت من حين موته الى دفنه حتى القبر فعمل بهذا حاجة الى ذكر انگلين ولكن ذكره  
 اهتماما بشأنه ١٣ **٤** قوله من غير عمد ولا اختيار أي بلا اسراف ولا نقصان وذلك اما باعتبار العبد انگلين الرجل بل كثر من عشرة أثواب المرأة  
 من خمسة بغير عروا بل من ذلك تقسيم واما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشرة مثلاً فلو كان يلبس ما قيمته اقل او اكثر من كان تقسيم الوصية  
 كما لا يخلو لوسط فاذا كان ثوب يلبس في الحياة والدين لا يلبس من القبر

**٥** قوله ثم تحقق ولو لم يأت الحق الثاني في قضاء دينه الطالب  
 اقول وبما اذا لم يوفى بذلك فلو اوصى بتركه لزيادة على كفن المثل من الثلث ١٣ **٥** قوله ثم تحقق ولو لم يأت الحق الثاني في قضاء دينه الطالب  
 من جهة الحق وهو قرض واجب مال في الذمة بدل من شيء آخر فالخراج دين لا بد له من منافع المنة فثلث الزكاة لان الواجب فيها نيك مال من خزان  
 يكون بدلا من شيء آخر فاذا كان الدين لوصيه فمع ما بقي بعد تجهيزه فان وفي فيها والاثان شادعنا او تركه لدار الجوارح وان كان لجماعة وتفاوتوا في الدولية  
 كدين الصحة حقيقة وهو ما كان ثابتا بالقيمة او بالقر في زمان موته وكلما دونهما الرقبة من ماله علم بثبوت الطريق لما بيننا كما يجب بدلا من مال مسك  
 او مسكنا فانه يقدم من دين الدين الثلث ما بقراه فيروا ما يوفي في حكمه كقر من مخرج المباشرة او خرج للقتل قصاصا فان استوفى قسم بينهم على حسب حقوقهم  
 وامادين التركة في كبرن ذكوة وكفلة وقدره وغير ما من الواجب له تعالى فانه يسقط بالموت عندنا لانها عبادة والعبادة شرطها الاداء بان النقص فاذا اسارت  
 فاستأثر الا ان يبرع بها الورثة او يوصى بها فلهذا من الثلث على ما سألنا واذا اتفق دين الله الوصى به مع دين العبد ولو فانه قدم دين العبد لاجل ما جرت  
 استثناء الشرع الثاني وكسر ١٣ **٦** قوله ثم تحقق ولو لم يأت الحق الثاني في تنفيذ وصاياه من ثلث ما بقي بدله من ثلث اصل المال فلو فاقته

صلوة ووصى بان يطعم من ثلث الورثة ان يطعموا من الثلث لكل صلوة نصف صاع من برهان فانه صوم رمضان مرض او سفر ولكن من تحاشى بعده برأوا فاقته  
 ولم يرض حتى مات ووصى بالا طعام ففعل الورثة ان يطعموا لكل يوم نصف صاع من برهان عن الورثة ولا وصية برقي من الله تعالى بقوله كما في شرح التبيين  
 واعلم ان الوصية اما ان تكون لله تعالى او لغيره او لغيره منها على كل حال ان يلقى بها الثلث او يضيف ثلثان وفي فيها من ثلثها فان كان الله تعالى فافضل كانه ذكوة  
 والى وواجب است كانه ذكوة والنزور وصية فافضل وتطوعات كالج السكوة واصدقة الفقراء فليبدأ بها بعد الميت وما كان العبد فيقسم بينهم على قدر حقوقهم وما  
 يقع فيه بين حقه تعالى وحق العباد فانه قسم الثلث على جميعا ويجعل كل جزء من جهات العرب مفروقة بالعرب ولا تجعل كل جماعة واحدة لانه وان كان التقصد بجميعها  
 وجاز الله تعالى الا ان كل واحدة منها في نفسها مقصودة فمختصة وكما بالاربعين ثم تجمع فيقدم منها الا هم فلا هم لئلا يقال ثلث ما لي في الج والذكوة ولزيدوا كنفات قسم  
 على اربعة اسهم فلا يقدم الفرض على حق اللادي فاجرة وان كان اللادي فيرمعون بان اوصى بالصبيته على الفقراء فلا يقسم بل يقدم اللادي على اللادي لان الكل يرضى  
 حقاشر اذ لم يكن ثمة متفقين كافي في رد المأثرة والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدة على ملخصها من العناية والنباهة والتبيين وكذلك في الفتاوى ما لا يغيره  
 فعلمنا من البراءة وتقديم على الله تعالى سؤالا كانت الوصية مطلقة فثلث مالها وبعدها ومقدمة لعين ثلثت ودراهم على الصحيح خلافا لمن قال المطلقة في معنى  
 الميراث شيوعا في التركة فيكون شرها للورثة لا يتقدم عليهم وكذا ما اوصى به من حق الله تعالى في الرقيق المقتوم وقال شيخ الاسلام خواهر زاده اذ ازاو  
 المال بعد الوصية زاد على المتقين واذا انقص نقص منها حتى اذا كان مال المال الوصية الفاضلا ثم صار المتقين فله ثلث المتقين وان انقص فله ثلث الثلث  
 واذا اذلت الوصية على الثلث تملط في الزيادة اذا لم يجر بها الورثة وان اجازا فانقصت وبغير الوصى برمك الوصى له بالقبول وليس لهم الرجوع ولو  
 قبل البعض لان الاجازة استقامت والساقط لا يوجد واذا اجاز بعض الورثة دون البعض جاز في مقدار حصته المجر دون غيره ولا تنص اي الوصية لورثة  
 الا باجازة ورثة يرضى منه وجود ورثته في الدار ما اذا لم يكن للذو جرة فانما تصح الوصية لبا كما اذا لم يكن لدارث الا ان جازا فصح وجبته لدارا في الرجوع  
 من الورثة فافضل والكل كما فرنا ويدا الوصية واوفرنا وتعيينها فلا يترك الى الوصية والهمرة في عدم صحة الوصية لوارث بن يكون وارثا عنه بتركه في  
 العوائد التبليغ ١٣



مولى المولاة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسب باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر على اقراره ثم الموصى له بجميع المال ثم

بیت المال

فصل في الموانع

وهذا في خمسة عشر موضعاً من الميراث  
نفسه بيت المال ١٢

المائة من الارث اربعة الرق وانرا كان ادناقصاً والقيل الذي يتعلق به

له قولهم مولى المولاة يعني اذا عدم المذكورون بهما به وهو القابل لمولاة الميت ميم قال لارنت مولاى ترثني اذا مات وتعلق من اذا جئيت ولم يكن من العرب ولا معاتمتهم ولا روطت نسبي ولا عقل عنه بيت المال او مولى مولاة آخر فيشر القابل بالعكس لما ان شرط ذلك من الجائمين وتحقق الشرط فيها واستحقاقه ثبت بقول تعالى والذين عقدت ايمانكم فاقوم نسيبهم كما في النواكح الشريفة وقد كان التوارث بالمولاة في ابداء قدم عليه السلام المدة مع وجود ذوى النكاح ثم نسخ باية واولا الدوام بعضهم اولى ببعض فآخر التوارث به منهم ولا يعمل له بيت المسلمون عند شروطهم فيها اقل رواه الطبراني من رافع بن خديج واسناده حسن كما في الجما مع الصغير وشرحه لمرادى ١٢ قوله ثم القيل والادنى ذلك بان يقول لا جئني بذاغى او عني فانه اقرار على ابي له لا جئني لان معنى هذا اني والى جدي فاعتبر بقوله لا جئني لان ان يكون المقر محمول بالنسب وان ان يكون المقر له سبيبتن المقر مستغنياً لقرانه سبيبتن لم يروى كما اذا اقراره بغيره كمن فانه يضمن اقرانه في غير اقراره لانه باذنه وانما ان يكون ذلك الاقرار بمحض لا يثبت به اى بمجره واقراره به من ذلك الغير كما اذا لم يصدق بوجه في هذا النسب والرائع ان يموت المقر على اقراره ٢ قوله ثم بيت المال يعني اقل الميراث من بيت المال لا يوجب المال يوضح المال في بيت المال وهو ما يوضح في يدين يوصف في معلل المسلمين وتوقعوا الى اربعة الاول بيت المال النسب اى غس النكاح والمعادن والى ان اثنى الى بيت مال الصدقة اى زكاة السوائم ومشور الادنى وما افهه العاشر من جملة المسلمين المارين عليه كما في البديع اثنى خراج الادنى وجزية الرؤس وما افهه العاشر من جملة اهل الذمة والمستأمنين من اهل الحرب وزاد الشرح في رسالته من الزماني به اهل الحرب وما افهه منهم بل يقتل وما عولوا عليه لشرك القتال قبل نزول السكر بآتهم والرائع بيت المال الغنائم والشركة التى لا وارث لها اولاً طرف لا يرد عليه كاحد الزوجين ودية المقتول الذى لا وارث له من جملة تركته ولا تقتضى منها ولو لم يوصف الاول والثانى في التقييم والسكن والى السبل وما عني ليس فاصدقهم فقرا ذوى القربى من بني باشم وصفي اثنى مسانكسك الشورى وبادا انظاره بالجدوى كفاية العباد والغناة والعمال ودرق المعانكة وذراريهم ومصرف الرزق هو التقط الغنيمة والفقر الذين لا اهل لهم فيعطون من نفقتهم وادويهم وكفنتهم وقيل بخلافهم وما صلح من مفرقها الى جزون الفقرا كما في رد المحتار ورجوه ١٢ قوله في الموانع جمع مانع وهو مانع من اهل واصطلاحاً ما ينشئ لاجل الحكم من شخص معنى فيه بعد قيام سببه وليس محمواً فخرج ما انتقل لمعنى في رتبة وجوب كذا في رد المحتار ١٣ قوله المانع من المارث وهو من حزين مانع من المود غيرته وهو النبوة قال عليه السلام لا توارث ما تركنا كما في صحيح البخارى مانع من الوارثية وهو المارث بالمانع بهما وهو ما تفوت به البرية اثنى فان يوت به الارث دون البرية ليس من الموانع بل هو حاجب والفرق بين المود والمجوب ميان في باب الجوب ١٤ قوله البرية وقال البعض سبيبتن البرية المذكورة في الحق والغناة وهى لغير الرجوع مطلقاً وغنا الرجوع عن دين الاسلام من عاقل فوفاها نفع من مجنون ومعتوه ومرسوس وسكران ومكره ومن لا يقتل لما لا يقتل يقتل فتصح من كسلاسله والسادس جهازه تاريخ الموت فيمن يكونون جملة بنو الفرق ويا في حكم في آخر كتابه والسابع جهازه الوارث لا تها سبيبتن كامة ارضت صبيها مع ولدها فانت ولم يعلم ولدها باظهار ريشا واحدها وكرة وامر ولدنا في بيت معلوم ولم يعرف طرفة لخرها واحدها على يسى كل منها في نصف قيمته مولى الامه ١٢ قوله الرق وهو لغة الضعف وعمرنا مجزى على قائم بالانسان بحيث ان الرقيق ما جاز لا يقد على ما يقدر عليه الحرمن الشداة والولاء والملك ما غوى من رقي الثوب اذا صنعت فوبسج التوارث مطلقاً سوا كان كمالا كلقن والاصحاب لا ناقصا كالدبرام الولد وكذا المبعث لان الكتاب اقامات من وفاداً فادىكم بعقته في آخرها تر ونحوه على كتابته من ماله ما بقى فهو ميراث لورثته الراغبين في كتابته وفيهم ولا يبعث هو من احق بعقته في فكاك باقيه وهو عنه بمنزلة المملوك وقال هو ميراثون غير ث وبسج بناء على تجزى الا حاق منه فانه ميراثه وامر بالصحيح قول الامام كما في العوائد السنبلية ١٣ قوله والعقل الذى يتعلق به وجوب النكاح او الكفاة الاول هو العود وهوان يقتصر به محمد او ما يجزى مجراه او لطريق الاجزاء واثنى الى ما يتعلق به وجوب الكفاة كمنته اقسام شبه عود وهوان يشهد كمالا لا يقتل فاقبالا كاستوطا وعظا كان رضى صبيها فاصاب السانها وما جرى مجراه فانقلب ناظم على شخص او ستوطا عليه من سلع فخرج العقل لاسبب فانه لا يجوز ما كما لو اخرج دوشا ومغزو وراو وضع جمر في الطريق فقتل مورثا وقادوا به او ساقا فوطئته وكذلك غير

باب معرفة الفروض ومُستحقِّها

القروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والرُّبُع والثمن<sup>١</sup> والثلاثان<sup>٢</sup>  
والثلث والسدس على التصعيف والتنصيف وأصحاب هذه السهام اثنا عشر  
فأربعة من الرجال وهم الآب والجد الصحيح وهواب الأب وإن علا والآخر

١٣ **له** قولوا كفوا عن الإسلام والدينين الإسلام وكفوا عما قلنا به لأن الكفار يتوارثون فيها بينهم وإن اختلفت ملتهم عندنا لأن الكفر ملّة واحدة  
 إذا اختلف الدين بينهم على ما بينا في قلايبه الكفر من الإسلام إجماعاً وألا الإسلام من الكفر على قول علي ويزيد وأما الصعابة على قوله عليه السلام لا يورث  
 أهل ملتين شيئاً ١٤ **له** قولوا واختلف الدين في أي دارا لورث والورث لما حقيقة كالحربي وهو الذي لم يؤمن بالله ورسوله من أهل دار الحرب والذين  
 هو الكافر فإسكن في دارا لإسلام وبقبول الجزية فأقامت الحرب في دار الحرب ولأهل دار الإسلام أمان الذي في دارا لإسلام ولأهل دار الحرب وأمن في  
 دار الحرب لم يورث أحد هاهنا الآخران الذي من أهل دارا لإسلام والحربي من أهل دار الحرب فهما وإن اتحداهما كمن يتباهى بالدين حقيقة تنقطع الولاية بينهما  
 تنقطع الولاية الجبرية على الولاية لأن الورث يخلف الورث في مالها ويأخذها وقهرها ١٥ **له** قولوا لا تسأمن وهو الكافر الذي دخل دارا بإيمان وهو  
 ..... والذي وإن كان في دار واحدة حقيقة هي دارا لإسلام لكنها يجب الحكم في دارين فإن المسأمن يتمكن من الرجوع إلى  
 دار الحرب ولا يجب القصاص على قاتله بخلاف الذي فإذا لا يتمكن الرجوع إلى دار الحرب ويجب القصاص على قاتله ١٦ **له** قولوا والحريين الخ  
 سولد وغلاما دارتا بإيمان إذا كانا في دار واحدة من ديار الحرب فلا يجزى التوارث بينهما لأنها دارا كانا في دار واحدة لكنها في الأصل من دارين مختلفين نعم يجزى  
 التوارث بين الحربي الذي في دار الحرب ..... وبين المسأمن الذي في دارا لإسلام لأن الدارين وإن اختلفتا حقيقة يمكن لك أن  
 من دار الحرب حكما فمما مقتديان حكما فلا يحرم أحد هاهنا الآخر ١٧ **له** قولوا للملك واختلف الملك كأن يكون أحد المملكين في الشطرنج والآخر  
 في سرقة دار واحدة أخرى واختلفت العصمة فيها بينهم حتى استحل كل منهم قتال الآخر فإنا إن الذين مختلفان تنقطع باقتنائها الولاية لا تسأمن على العصمة  
 والولاية أما إذا كان بينهما شاصروا وتعاون على أفعالهم فكل واحد من الولاية واحدة والولاية ثابتة ١٨ **له** قولوا الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى الخ  
 قال ذلك ولم يقل الفروض المقدرة منه لأن الفروض إما مقدرة كسما أصحاب الغنائم إما غير مقدرة كسما الصعيات وذوي الأعمام والمقدرة  
 أما مقدرة في كتاب الله تعالى وبين الفروض الستة المذكورة في خمس آيات ومقدرة بالإنعام كالشئح والشفع وما أشبهها ما ذكر في باب العلل فاحفظ  
 منه هذا النوع من الفروض المقدرة وكذلك بالمقدرة عن غير المقدرة ١٩ **له** قولوا نصف ذكركم ما ترك من ثمن مواضع فقال وإن كانت  
 في الجنة واحدة قلها النصف وقال ولكن نصف ما ترك إذا ترك وقال ولزى طيبت أخت فلما نصف ما ترك ٢٠ **له** قولوا ربع ذكركم  
 في موضعين حيث قال لكم أي المازج الربع ما ترك من لبن أي الزوجات الربع ما تركتم ٢١ **له** قولوا والنصف ذكركم مرة واحدة فقال فلنن أي  
 الزوجات النصف ما تركتم ٢٢ **له** قولوا والثنان ذكره في موضعين فقال فإن كن أي البنات نسأ فوق اثنتين فلنن ثلث ما ترك وقال فإن  
 كن أي الأولات اثنتين قلها إن كن ٢٣ **له** قولوا والثلث ذكره في موضعين فقال فلما ثلث وقال فإن كان لهما ولد أو لهما أكثر من ذلك  
 ثم شركا في الثلث ٢٤ **له** قولوا والسر ذكره في ثمن مواضع حيث قال ولأبويه لكل واحد منهما السدس وقال فإن كان لأخوة فلأب السدس  
 وقال في حق ولد لأم ولزوجه أو أخت فلكل واحد منهما السدس ٢٥ **له** قولوا على التعتيف والتعتيف بأن النصف ضعف الربع والربع  
 ضعف الثمن والثنان ضعف الثلث ضعف السدس والنصف نصف الربع والربع نصف النصف والسدس نصف الثلث والثلث  
 نصف الثمن ٢٦ **له** قولوا لأب الإخوة المأمل على الإمداد والمجد على المأمل لأن المأمل لا يورث بالحق وبالإمداد لا يورث بالحق بل يورث على الزوجه

























اولى من ذى قرابة واحدة ذكرنا كان او انثى لقوله عليه السلام ان اعيان  
<sup>مع تساويها في الدرجة ١٣</sup> <sup>ذو القرابة ١٢</sup>  
 بنى الامر يتوارثون دون بنى العلات كالاخ لاب وامر او الاخت لاب وامر  
<sup>فان تقدم من الاخ لاب واما فادى مثل ان ذكر من ذى القرابة ١٤</sup>  
 اذا صار عصبته من البنات اولى من الاخ لاب والاخت لاب وابن الاخ  
<sup>العام فيهم ١٥</sup> <sup>مع البنات العتيقة وبنات الام ١٦</sup>  
 لاب وامر اولى من ابن الاخ لاب وكذلك الحكم في اعمام البيت ثم في اعمام  
<sup>لانهما متساويان في الدرجة مع كون الاول ذوا قرابة ١٧</sup> <sup>اي مثل اذكر ١٨</sup>  
 ابيه ثم في اعمام جدته واما العصبة بغيره فاربع من النسوة وهن اللاتي  
 فرضهن النصف والثلثان يصرن عصبته باخوتهن كما ذكرنا في حالاتهن من  
 لا فرض لهما من الاناث واخوها عصبته لا تصير عصبته باخيها كالعم والعمة للمال  
 كله للعمودون العمة واما العصبة بغيره فكل انثى تصير عصبته مع انثى اخرى  
<sup>التي من ذى القرابة ١٩</sup>  
 كالاخت مع البنات لما ذكرنا واخر العصبات مولى العتاقة ثم عصبته على  
<sup>كتاب وامر ٢٠</sup>  
 الترتيب الذي ذكرنا لقوله عليه السلام والاولى حمة كل حمة النسب





العصبات والمحرور لا يحجب عنهما وعند ابن مسعود <sup>رحمه الله</sup> يحجب حجب  
 النقضان <sup>من الميراث</sup> كالكافر والقاتل والرقيق <sup>المحجوب</sup> والمحجوب <sup>بالحجب</sup> يحجب بالاتفاق  
 كالأثنين من الاخوة والاخوات فصاعد <sup>اي من الابوين لولدين احدهما</sup> من اى جهة كانا فانهما لا يرثان  
 مع الاب ولكن يحجبان الاقر من الثلث الى السدس

## باب مخارج الفروض

اعلم ان الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى نوعان الاول النصف  
 والربع والثلث والثاني الثلثان والثلث والسدس على التضعيف و  
 التخصيص فاذا اجاء في المسائل من هذه الفروض احاداً فخرج كل  
 فرض سمي <sup>بالتصنيف</sup> الا النصف وهو من اثنين كالربع من اربعة والثلث من ثمانية  
 من مائة الفرض

غيرهم ايضاً لكن اذا كان هناك اتحاد السبب كما في الميراث مع الام وفي بنات الامين مع الصبيبتين وفي الاخوات لاب مع الاخنتين لاب وام ١٣...  
 له قوله لا يحجب لا محجوب حرمان ولا يحجب نقضان وعليه عامة العصابة روى ان امرأة مسلمة تزوجت زوجها مسلماً فاخوين من امها مسلمين وابنتان  
 كافران فمضى فيها على ما روي من زوج ثابت بان للزوج النصف ولا غيرها الثلث وما بقي فهو للعصبة يعني ان كان هناك عصبة لا لابن المحرم والا فيرد على  
 اخويها على الزوج في زماننا فثبت ان الكافر لا يحجب حجب النقضان ايضاً والا فلم يكن للزوج النصف بل الربع ولا يحجب حجب حرمان ايضاً  
 والام لم يكن للاخوة شئ ١٢ له قوله لا يحجب حجب النقضان لا يحجب الحرمان ففي المسألة المذكورة يكون عنه للزوج الربع ولا تخوين الثلث كما كان عندنا  
 لانه لا يحجب حجب الحرمان والباقي للعصبة ان كان ١٢ له قوله كالكافر والقاتل والرقيق والفرقيق والفرقيق هذه الثلثة محروم الذي لا يحجب عندنا  
 اصلاً ولا يحجب عند ابن مسعود حجب النقضان ١٣ له قوله لا يحجب والفرقيق والفرقيق والفرقيق هذه الثلثة محروم الذي لا يحجب عندنا  
 البهارة في... بحجب حجب السبب العاجب فالحرم لغيره كالميت ولا يجوز كذلك ١٤ له قوله من الثلث الى السدس وبها حجب  
 النقضان وكذا الحال في حجب الحرمان كما ان الاب قاضا لم يجز به بالاب واجبة لام ام الام ١٣ له قوله باب من خارج الفروض الخارج مع مخرج وهو  
 اسم مكان من الخروج اي مواضع طرح الفروض الستة من الاعداد وفي الاصطلاح مخرج كل كسر فهو مخرج ويكون ذلك الكسر واحداً مخرجاً فيخرج  
 النصف اثنتان لان نصف واحد صحيح ومخرج الثلث ثلثه لان ثلثه واحد صحيح وعلى هذا القياس ١٤ له قوله لو كان انا جعلوا لو تبيين لان كل ثلثة  
 منها ما يمكن اعتبار التخصيف والتخصيف فيما يخرج من عدد مثلاً مخرج السدس ستة ومنها يخرج الثلث والثلثان ايضاً ويجري التخصيف و  
 التخصيف بينهما وما يجعل منه الثمن ثمانية ومنها يخرج الربع والنصف ايضاً ١٥ له قوله على التخصيف لانه ان الثلث اذا ضعف حصل الربع  
 وان الربع اذا ضعف حصل النصف وكذلك السدس اذا ضعف صار ثلثاً واذا ضعف الثلث صار ثلثين ١٦ له قوله والنصف اذا ضعف  
 ان النصف اذا ضعف صار ربعاً وان الربع اذا ضعف صار ثلثاً والثلثان اذا ضعف كان ثلثاً والثلث اذا ضعف صار سدساً ١٧ له قوله سبعة  
 اي مظهر من الاعداد والعدد من السدس العدد الذي بينه وبين الكسر الذي يخرج منه تجانس فالخروج كالثمن من الثلثة والربع من الاربع والثلث  
 من الخمسة الا النصف فان مخرجه ثلثان وهو ليس يسمى للنصف بالثمن المذكور ١٨ له قوله كالربع قدم في التخصيف الربع والثلث على الثلث  
 لانها من النوع الاول كالنصف ولم يرد الثلثين لانه في حكم الثلث وتكريره

وترك السدس لقوله ولما ذكرنا ان في المسألة النصف فقط كما في من خلف بنتاً واخاً لاب وام في من اثنين <sup>مستطوع</sup> مستطوع وان كان في  
 الربع وحده كما في من تركت الزوج مع الابن كانت من ليرة الربع للزوج والباقي لابن <sup>مستطوع</sup> مستطوع وان كان فيها الثلثين فقط كما في من ترك الزوج والابن  
 كانت من ثمانية الثلث للزوج والباقي لابن <sup>مستطوع</sup> مستطوع وان كان فيها الثلث وحده كما اذا ترك امه واخاً لاب وام كانت من ثلثة الثلث  
 لام والباقي لاربع <sup>مستطوع</sup> مستطوع او كان فيها الثلثان فقط كما اذا ترك بنتين ومما في ايضاً من ثلثة الثلثان لبنتين والباقي لعم <sup>مستطوع</sup> مستطوع

والثلث من ثلثة واذا جاء مثني او ثلث وهما من نوع واحد فكل عدد  
 يكون مخرجا لجزء فذلك العدد ايضا يكون مخرجا لضعف ذلك الجزء و  
 لضعف ضعفه كالسنة هي مخرج للثمن ولضعف لضعف ضعفه  
 واذا اختلط النصف من الاول بكل الثاني او ببعضه فهو من ستة و  
 اذا اختلط الربع بكل الثاني او ببعضه فهو من اثني عشر واذا اختلط

وان كان فيها السدس فقط كما اذا ترك ابا وانا ففى من ستة السدس للاب والباقي لابن مذهب ١٣ له قوله لضعف ضعف السدى  
 هو الشان والاشان كما انما يخرج للثمن والضعف اعني الربع لضعف اعني النصف والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء داخل في  
 مخرج ذلك الجزء اى مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء واول مخرج الضعف مخرج من مخرج الجزء من مخرج ضعفه مثلا مخرج الثلث  
 والثلث عشر واول مخرج السدس هو السدس واول مخرج الربع هو الربع والضعف اعني النصف اعني النصف اعني النصف اعني النصف اعني النصف  
 والثلث ان كان ذلك اى مخرج السدس هو السدس والاشان والثلث كما اذا ترك ابا وانا واخيتين لام ففى من ستة ايضا واما اذا جتمع  
 فيها الثلث والشان كما اذا تركت لثمن وام واخيتين لام ففى من ثلثة واذا جتمع في السلة الثمن والنصف كما اذا ترك زوجة وبنتا كانت من ثمانية  
 واذا جتمع فيها الربع والنصف كما اذا تركت زوجا وبنتا كانت من اربعة كما قال السيد السدس ١٤ له قوله واذا اختلط الزم المخرج من بيان  
 حال اختلاط ثمن وثلث بين فروض نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين فروض اعدا النوعين بالآخر فقال واذا اختلط النصف من الاول  
 بكل اثنى اى باثنتين والثلث والسدس كما اذا تركت زوجا واما واخيتين لام وام واخيتين لام فان للزوج النصف وللأم السدس وللاخيتين  
 لاب وام الشان وللاخيتين لأم الثلث فالسأله من ستة وتقول الى عشرة مذهب ١٥ له قوله او ببعضه كما اذا  
 اختلط بالثلث فقط كما فيمن خلعت زوجا واخيتين لام مذهب ١٦ له قوله او ببعضه كما اذا اختلط بالثلث فقط كما اذا اختلط بالثلث فقط  
 بالسدس وصدقه كما اذا خلف اعدا بنتا مذهب ١٧ له قوله او ببعضه كما اذا اختلط بالثلث فقط كما اذا اختلط بالثلث فقط  
 بالثلث والسدس كما فيمن تركت زوجا واخيتين لام واما مذهب ١٨ له قوله او ببعضه كما اذا اختلط بالثلث فقط كما اذا اختلط بالثلث فقط  
 الثلث والثلثين ثلثة وكلاهما داخلان في السعة ففى مخرج النصف المقتطع بفروض النوع اثنى اى على صحيح الوجه المذكورة وايضا بين مخرج  
 النصف والثلث مباينة فاذا احزب اعد بها في الآخر حصلت ستة ففى مخرج لها ١٩ له قوله بكل اثنى اى باثنتين والثلث والسدس  
 كما اذا خلف زوجة واما واخيتين لام وام واخيتين لام فالسأله من اثني عشر الربع وهو ثلثة للزوجية والسدس وهو الاثنان للام والثلث الذى يورثه  
 للاخيتين لام والشان اى الثانية للاخيتين لام وام فتقول السأله الى مائة عشر ٢٠ له قوله او ببعضه كما اذا اختلط الربع باثنتين فقط كزوج  
 واخيتين فالسأله من اثني عشر للزوج ثلثة وللبنتين ثمانية والساأله لزوجته واخيتين فقط كزوج وام فالسأله من اثني عشر للزوجية والسدس وهو الاثنان  
 للام فسر واو اختلط بالسدس فقط كزوجة واعد من اولاد الام فالسأله من اثني عشر لزوجته امرأة ولزوجته لغيرها والمساواة ربه او اختلط باثنتين والسدس  
 مسا كزوجة وام واخيتين لام وام فالسأله للزوجية والشان للام الثانية للاخيتين والساأله لزوجته او اختلط باثنتين والثلث كزوجة  
 واخيتين لام وام واخيتين لام فالسأله من اثني عشر للزوجية والشان للاخيتين لام والساأله للاخيتين لغيره مشوا اختلط بالثلث والسدس كزوجة  
 وام واخيتين لام فالسأله من اثني عشر لزوجته والشان للام الثانية للاخيتين لام والساأله للاخيتين لغيره مشوا اختلط بالثلث والسدس كزوجة  
 من النوع اثنى اى هو السعة وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فاكثناها مخرجا لكل ثم افترقا مخرج الربع وهو الاربعه فوجدنا بينهما وبين السعة موافقة  
 بالنصف فخرجنا نصف اعد بها في كل الاخرى فصار اثني عشر وايضا مخرج الثلث والثلثين ثلثة وهى مباينة للاربعة فخرجنا لكل فحصل ايضا اثنا









## باب التصحيح

يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة اصول

ثلاثة بين السهام والرؤس و اربعة بين الرؤس والرؤس اما الثلاثة

فاحدها ان كانت سهام كل فريق منقسمة عليهم

بلا كسر فلا حاجة الى الضرب كابوين وبنتين والثاني ان انكسر على طائفة واحدة ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة فيضرب وفق عدد رؤس من انكسرت عليهم السهام في اصل المسألة وعولها ان كانت عائلة كابوين و عشر بنات او زوج وابوين وست بنات والثالث ان لا تكون بين سهامهم ورؤسهم موافقة فيضرب كل عدد رؤس من انكسرت عليهم السهام في اصل

المسألة بخلاف غير الرب فانه لا يحيزه الا بالجزء **١** قوله باب التصحيح التصحيح هو تفصيل من العمدة من السهم ويطلق اصطلاحا بالاشراك والغفل على اخذ السام من اقل عدد يمكن على وجه لا يقع فيه الكسر على احد المستحقين ورثة كالواو عزله **٢** قوله بين السهام السهام مع سهم والروبر النصف الذي وصل لكل وارث من اصل المسألة **٣** قوله والرؤس جمع رأس والمراد منه اعدوكية الورثة مثلا لو كان للميت بنتان وزوجتان واثنان فالمسألة من اثني عشر الربع وهو ثلثه للزوجيتين ونها سهمها اثنان والبنتين اربعة فنها سهمها ورؤسها اثنان والباقي اثنتين فقولها التصحيح كلها سبعة ثلثه بين سهام الورثة ورؤسهم والربعة بين رؤس بعض الورثة ورؤس البعض الاخر **٤** قوله بأكبر ذلك اذا كان بين السهام والرؤس تماثل لو تماثل كان مطلقا بل اذا كان عددا للرؤس اقل من عدد السهام **٥** قوله كابوين وبنتين فالمسألة خمسة من ستة فلكل واحد الا بواوين سدسها وهو واحد للبنتين الاثنان من اربعة فلكل واحد منها اثنان فاستقامت السهام على رؤس الورثة بلا انكسار وصورتها هكذا حسب المسألة **٦** قوله موافقة وكذا اذا كان بينهما تماثل اذا كان عدد الرؤس ازيد من عدد السهام **٧** قوله كابوين وعشر بنات مثال لا يفسد فيها حول قائل المسألة من ستة السدسان وهما اثنان للابوين وليستقيمان بينهما واثنان وهما ابنة لبنات ولا يستقيم عليهن كمن بين الابنة والعشرة موافقة بالنصف فان العدد العادل لها هو اثنان فردا فاعدد الرؤس اعني العشرة الى تعديدا هو خمسة وعشر بنات في الستة التي هي اصل المسألة صار الى اصل ثلثين فتصح من المسألة اذا كان للابوين من اصل المسألة سمان وقد عرفت بانها في المعزوب الذي هو خمسة صار عشرة فلكل منها خمسة وكانت البنات من اربعة وقد عرفت بانها في خمسة صار عشرة فلكل واحدة منهن اثنان **٨** قوله ضرب وفق عدد الرؤس وهو خمسة في اصل المسألة فصار ثلثين ثم في السهام العادلة من اصل المسألة في السهام من التصحيح **٩** قوله اولاد زوج والابوين وسبع بنات هذا مثال ما فيها حول فاصل المسألة ههنا من اثني عشر لا يتجاوز الربع والسدس والثلثين فللزوجين واحد وثلاثة والابوين سمانا ادى اربعة وبنات ههنا ثمانية فالت المسألة على خمسة وعشر واثنتي عشرة فلكل واحد منهن اربعة فلكل واحد منهن اربعة فاستقامت منها المسألة اذ كانت للزوجين من اصل المسألة ثلثة وقد عرفت بانها في المعزوب الذي هو ثلثة فصار سبعة وكانت للابوين اربعة وقد عرفت بانها في ثلثة صار اثني عشر فلكل منها ستة وكانت البنات ثمانية وقد عرفت بانها في ثلثة فعلت لربعة وعشرين فلكل واحدة منهن اربعة وصورة المسألة هكذا حسب المسألة **١٠** قوله بأكبر ذلك اذا كان بينهما تماثل اذا كان عدد الرؤس ازيد من عدد السهام

المسألة وعولها ان كانت عائلة كاب وام وخمس بنات او زوج وخمس  
 اخوات لاب وام واما الاربعة فاحدها ان يكون الكسر على طائفتين او  
 اكثر ولكن بين اعداد رؤسهم مماثلة فالحكم فيها ان يضرب احد الاعداد  
 في اصل المسألة مثل ست بنات وثلاث جدات وثلاثة اعمام والثاني  
 ان يكون بعض الاعداد متداخلا في البعض فالحكم فيها ان يضرب اكثر  
 الاعداد في اصل المسألة مثل اربع زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عمّا  
 والثالث ان يوافق بعض الاعداد بعضا فالحكم فيها ان يضرب وفق احد  
 الاعداد في جميع الثاني ثم ما بلغ في وفق الثالث ان وافق السبيل الثالث  
 والا فالسبيل في جميع الثالث ثم السبيل في الرابع كذلك ثم السبيل في اصل

الحاصل ١٢ قل كلاب وام وخمس بنات مثال الاول يعني اذا لم تكن المسئلة مائة جعل المسئلة من ستة السرس وهو الواحد كاب وكذا السرس وهو الواحد لام و  
 اثنتان وهما الاربعة لبنات الخمس ولا يستقيم طبعين وفي عدد الرؤس والسام مباين فحزبنا كل عدد الرؤس في اصل المسئلة فصار ثلثين ومنها  
 قسح المسئلة ثم هنرنا الخمسة ايضا في السام الحاصل لكل واحد من اصل المسئلة فكان للاب واحد فصار له خمسة وكذلك للام وكانت لبنات الاربعة  
 فصار لبعض العزب عشرين فكل واحد اربعة بهذه الصورة **مسئلة ست** **١٢** قلوا وزوج وخمس اخوات لاب وام  
 فاصل المسئلة من ستة النصف وهو خمسة للزوج وثلثان وهو اربعة للاخوات فصار المسئلة الى السبعة وانكسرت سهام الاخوات طبعين  
 فقط وبين عدد سها من رؤسهن احدى الاربعة والخمسة مباينة فحزبنا كل عدد رؤسهن وهو خمسة في اصل المسئلة مع عولها وهو سبعة فصار الحاصل  
 خمسة وثلثين فقسح المسئلة اذا كانت للزوج ثلثة وقد عزبنا با في العزوب وهو ستة فصار خمسة وعشرو كانت الاخوات الخمس الاربعة وقد عزبنا با  
 ايضا في الخمسة فصار عشرين فكل واحدة منهن اربعة بهذه الصورة **مسئلة سبع** **١٣** قلوا رؤس اى رؤس من  
 انكسرت طبعين سها من والراء باعدا الرؤس ما بينا دلى من تلك الاعداد ووفقنا ايضا فاذ ان كانت بين رؤس طائفة وسها من مثلا موافقة بحدود  
 رؤسهم الى وفق اولها ثم قسحها ثمانية عشر وبين سائر الاعداد كما استحق عليه **١٤** قلوا ست بنات فاصل المسئلة من ستة لبنات الست  
 اثنتان اربعة ولا يستقيم طبعين وبينها موافقة بالنصف فردونا عدد رؤسهن الى نصف ثلثة وحفظنا با للجدات الثلاث السرس واحد وبها بينهم  
 فحفظنا ثلثة عدد رؤسهن وللاعمام الثلاثة واحد وبها بينهم فحفظنا ثلثة عدد رؤسهم ثم نسبنا هذه الاعداد اثنا عشر واحد وبها بينهم فحفظنا ثلثة عدد رؤسهم  
 الى بعضها فحزبنا با مثاثة فكان احد با جزاء السهم فحزبناه في ستة اصل المسئلة فحصل ثمانية عشر فقسحها ثلثة فحصل المسئلة اذا كان  
 للبنات اربعة فحزبنا با في جزاء السهم فحصل اثنا عشر فكل واحدة من اثنتان والجدات واحدة فحزبناه في جزاء السهم فكان ثلثة فكل واحدة منهن  
 واحدة للاعمام واحد فحزبناه في جزاء السهم فحصل ثلثة فكل واحد منهم واحد بهذه صورة **مسئلة ثمانية** **١٥** قلوا زوج  
 زوجات الخ فاصل المسئلة من اثني عشر للجدات الثلاث السرس اثنتان ولا يستقيم طبعين ويجب ان فاقضنا عدد رؤسهن فحفظنا با و  
 للزوجات الاربع المربع ثلثة وبها بينهم فحفظنا اربعة عدد رؤسهن وللاعمام ايا في وهو ستة وثلاثين فاقضنا اثني عشر عدد رؤسهم ثم لبنات السبعة بين  
 اعدا الرؤس المأخوذة فوجدنا اثنا عشر وللاربعة والاعطين في الاثنى عشر التي هى اكبر اعداد الرؤس فالا اثنا عشر على جزاء السهم فحزبناه في اصل المسئلة وهو  
 ايضا اثنا عشر فحصل ثمانية والاربعة والربيعون ومنها قسح المسئلة اذا كان للزوجات ثلثة فحزبنا با في جزاء السهم فحصل ستة وثلثون فكل واحدة منهن تسعة  
 وكان للجدات اثنتان فحزبنا با في جزاء السهم فحصل اربعة وعشرون فكل واحدة منهن ثمانية وكان للاعمام سبعة فحزبنا با في جزاء السهم فحصل اربعة

المسألة كاربعة زوجات وثماني عشر بنتا وخمس عشرة جدّة وستّة اعمام  
والرابع ان تكون الاعداد متباعدة لا يوافق بعضها بعضا فالحكم فيها ان  
يضرب احد الاعداد في جميع الثاني ثم ما يبلغ في جميع الثالث ثم ما يبلغ في  
جميع الرابع ثم ما اجتمع في اصل المسألة كما مرّ اثنين وست جدات وعشر  
بنات وسبعة اعمام

بنات وسبعة اعمام

## فصل

واذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان لكل  
فريق من اصل المسألة في ما ضربته في اصل المسألة فبا حصل كان نصيب  
ذلك الفريق واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من احدى ذلك الفريق

وثلاثون فلكل واحد منهم سبعة وهذه صورة ذلك  
الحاصل المسألة من اربعة وعشرين للزوجات الاربع الفين وهو ثلثه فلا يستقيم عليهم وبين عددي ساسين ورؤس مائة ففقطنا جميع عدورؤس  
ولقبناات الثمانية عشر اثنا عشر وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهم وبين عددي رؤس وساسين موافقة بالنصف فافذنا نصف عدورؤس وهو تسعة و  
حفقتنا بالجمادات الفين عشر السدس واربعه فلا يستقيم عليهم وبين عدورؤس وساسين مائة ففقطنا جميع عدورؤس ولا اعمام الستة الباقى  
وهو واحد فلا يستقيم عليهم وبين عدورؤس مائة ففقطنا عدورؤس فحصل ان من اعداد الرؤس الموقوفة اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر ثم طلبنا  
بينها اى بين الاربعه والستة والتوافق فوجدنا الاربعه موافقة للستة بالنصف فدونا اهلها الى نصفها ومنزناه في الاخرى مائة المبلغ اثنى عشر وهو ثلث  
للتسعة بالثلث ففقدنا ثلث اعمامها في جميع الاخرى المبلغ ستة وثلثين وبين هذا المبلغ اثنى عشر وثلثين وبين خمسة عشر موافقة بالثلث  
ايضا ففقدنا ثلث خمسة عشر وهو تسعة في ستة وثلثين فحصلت مائة وثلاثون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسألة اعني اربعة وعشرين صار  
الحاصل اربعة آلاف وثلثا عشرة وثمانين ففما تصح المسألة فكانت للزوجات من اصل المسألة خمسة مائة في الموقوف وهو مائة وثلاثون فحصل  
خمسائة واربعون فلكل من الزوجات الاربع مائة وتسعون وثلثون وكانت للبنات ستة عشر وقد ضربنا في الموقوف فصار الفين وثمانمائة وثمانين  
فلكل واحدة منهن مائة وستون وكانت للجدات اربعة فصار بالطريق المذكور ستمائة وعشرين فلكل منهن ثمانية واربعون وكان للاعمام الستة اربعة  
فصار مائة وثمانين فلكل واحد منهم ثلثون وهذه صورة المسألة هكذا

المعزوب مائة وثلاثون  
الزوجات اربعة  
البنات ثمانية عشر  
العمام ستة  
المسألة كاربعة زوجات وثماني عشر بنتا وخمس عشرة جدّة وستّة اعمام  
والرابع ان تكون الاعداد متباعدة لا يوافق بعضها بعضا فالحكم فيها ان  
يضرب احد الاعداد في جميع الثاني ثم ما يبلغ في جميع الثالث ثم ما يبلغ في  
جميع الرابع ثم ما اجتمع في اصل المسألة كما مرّ اثنين وست جدات وعشر  
بنات وسبعة اعمام

فأقسم ما كان لكل فريق من أصل المسألة على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج  
 في المضروب فالجاصل نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق ووجه آخر  
 الذي يترتب في أصل المسألة لميل التصحيح  
 وهو أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب  
 الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فالجاصل نصيب كل واحد من أحاد  
 ذلك الفريق ووجه آخر وهو طريق النسبة وهو الأوضح وهو أن تنسب  
 سهام كل فريق من أصل المسألة إلى عدد رؤسهم مفرداً ثم تعطي بمثل تلك  
 النسبة من المضروب لكل واحد من أحاد ذلك الفريق  
 فصل في قسمة التركات بين الورثة والغرماء  
 إذا كان بين التصحيح والتركة مباينة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح  
 في جميع التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح مثاله بنتان وإبوان والتركة

مصدرة ذلك مسددة ٢٠  
 أمثلة ١٠  
 أمثلة ١١  
 أمثلة ١٢  
 أمثلة ١٣  
 أمثلة ١٤  
 أمثلة ١٥  
 أمثلة ١٦  
 أمثلة ١٧  
 أمثلة ١٨  
 أمثلة ١٩  
 أمثلة ٢٠  
 أمثلة ٢١  
 أمثلة ٢٢  
 أمثلة ٢٣  
 أمثلة ٢٤  
 أمثلة ٢٥  
 أمثلة ٢٦  
 أمثلة ٢٧  
 أمثلة ٢٨  
 أمثلة ٢٩  
 أمثلة ٣٠  
 أمثلة ٣١  
 أمثلة ٣٢  
 أمثلة ٣٣  
 أمثلة ٣٤  
 أمثلة ٣٥  
 أمثلة ٣٦  
 أمثلة ٣٧  
 أمثلة ٣٨  
 أمثلة ٣٩  
 أمثلة ٤٠  
 أمثلة ٤١  
 أمثلة ٤٢  
 أمثلة ٤٣  
 أمثلة ٤٤  
 أمثلة ٤٥  
 أمثلة ٤٦  
 أمثلة ٤٧  
 أمثلة ٤٨  
 أمثلة ٤٩  
 أمثلة ٥٠  
 أمثلة ٥١  
 أمثلة ٥٢  
 أمثلة ٥٣  
 أمثلة ٥٤  
 أمثلة ٥٥  
 أمثلة ٥٦  
 أمثلة ٥٧  
 أمثلة ٥٨  
 أمثلة ٥٩  
 أمثلة ٦٠  
 أمثلة ٦١  
 أمثلة ٦٢  
 أمثلة ٦٣  
 أمثلة ٦٤  
 أمثلة ٦٥  
 أمثلة ٦٦  
 أمثلة ٦٧  
 أمثلة ٦٨  
 أمثلة ٦٩  
 أمثلة ٧٠  
 أمثلة ٧١  
 أمثلة ٧٢  
 أمثلة ٧٣  
 أمثلة ٧٤  
 أمثلة ٧٥  
 أمثلة ٧٦  
 أمثلة ٧٧  
 أمثلة ٧٨  
 أمثلة ٧٩  
 أمثلة ٨٠  
 أمثلة ٨١  
 أمثلة ٨٢  
 أمثلة ٨٣  
 أمثلة ٨٤  
 أمثلة ٨٥  
 أمثلة ٨٦  
 أمثلة ٨٧  
 أمثلة ٨٨  
 أمثلة ٨٩  
 أمثلة ٩٠  
 أمثلة ٩١  
 أمثلة ٩٢  
 أمثلة ٩٣  
 أمثلة ٩٤  
 أمثلة ٩٥  
 أمثلة ٩٦  
 أمثلة ٩٧  
 أمثلة ٩٨  
 أمثلة ٩٩  
 أمثلة ١٠٠

سبعةً دنانير وإذا كان بين التصحيح والتركة موافقةً فأضرب سهام كل وارث  
 من التصحيح في وفق التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح فالخارج نصيب  
 ذلك الوارث في الوجهين هذا لمعرفة نصيب كل فردٍ أمّا لمعرفة نصيب كل  
 فريق منهم فأضرب ما كان لكل فريق من أصل المسئلة في وفق التركة ثم  
 اقسّم المبلغ على وفق المسئلة إن كان بين التركة والمسئلة موافقةً وإن كان  
 بينها مباينةً فأضرب في كل التركة ثم اقسّم الحاصل على جميع المسئلة فالخارج  
 نصيب ذلك الفريق في الوجهين أمّا في قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة  
 سهام كل وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح وإن كان في التركة

أه قول في الوجهين أي المباينة والموافقة ومثال الأول ومثال الموافقة كن ترك زوجاً وهدية وأختين لأب وأُم وأقالام فأصل المسئلة  
 من ستة أقول إلى تسعة للزوج ثلثته اسم ولجدة اسم ولكل أخت لأب وأم سهمان وإلا فلا سهم والمفروض أن التركة اثني عشر ديناراً فيكون  
 بين التصحيح والتركة موافقةً بالثالث فيضرب سهام الزوج من التصحيح وهي ثلثته في وفق التركة أي في ثلثتها وهي أربعة فيكون اثني عشر فيقسم المبلغ  
 على وفق التصحيح أي على ثلثته وهي ثلثته فتخرج أربعة دنانير فهو نصيب الزوج من التركة وعلى هذا فقص ١٢ أه قوله موافقةً المذكور في الأربعين  
 الأخوات لأب وأم وأختين لأب وأم فأصل المسئلة من ستة أقول إلى تسعة فلو فرضنا أن التركة ثلثين كان بين التركة والتصحيح توافقاً بالثالث فإذا ضربنا نصيب  
 الزوج من أصل المسئلة وهو ثلثته في وفق التركة وهو عشرة حصل ثلثون فإذا قسمنا هذا الحاصل على ثلث المسئلة وهو ثلثته أيضاً خرجت عشرة فهي نصيب  
 الزوج وإذا ضربنا نصيب الأخوات لأب وأم من أصل المسئلة وهو أربعة في ثلث التركة وهو ثلثان في ثلث التركة حصل عشرون فإذا قسمنا هذا الحاصل على ثلث  
 المسئلة كان الخارج وهو ستة وثلثان نصيب بائنتين الأربعين ١٣ أه قوله مباينةً كما إذا فرضنا التركة في المسئلة المذكورة اثنين وثلثين  
 فتكون بينها وبين التصحيح وهو تسعة مباينةً فإذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلثته في كل التركة وهو ثلثان وثلثون حصلت ستة وتسعون فإذا قسمنا  
 هذا المبلغ على جميع المسئلة وهو تسعة كان الخارج وهو عشرة وثلثان نصيب الزوج من تلك التركة وإذا ضربنا نصيب الأخوات لأب وأم وهو  
 أربعة في كل التركة حصلت مائة وثمانية وعشرون فإذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان الخارج وهو أربعة عشر وتسعون نصيب الأخوات من  
 الألبون من التركة وإذا ضربنا نصيب الأربعين لأب في جميع التركة بلغت أربعة وستين فإذا قسمنا هذا المبلغ على تسعة كان الخارج وهو ستة وتسعون نصيبها  
 من التركة المفروضة ومن البين أن الوضع الطبيعي يقتضي معرفة نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل واحد منهم كما روي ذلك بيننا في الفصل السابق  
 الآن يقال إن هذا على مناسبات أخرى وهو أن يدكرنا بطرف فوالطريق في هذا الفصل متصلةً بغيرنا بطرف فوالطريق الذي في الفصل الأول ١٢ أه قوله  
 بمنزلة التصحيح يعني إذا كان الغريم متعدد المال ما بقي بالديون المطلب الوفاق بين مجموع الديون وبين المال فإن كانت بينها مباينةً فأضرب دين  
 كل غريم في جميع المال ثم اقسّم الحاصل على مجموع الديون كما إذا كان المال سبعة عشر ديناراً والديون ثمانية واربون ديناراً لزيد اثني عشر ديناراً وأخوه  
 ستة عشر ديناراً وأبوك عشرون ديناراً ودين سبعة عشر ديناراً واربون ديناراً ودين ثمانية واربون ديناراً ودين ثمانية واربون ديناراً ودين ثمانية واربون ديناراً  
 واربون ديناراً ودين ثمانية واربون ديناراً ودين ثمانية واربون ديناراً ودين ثمانية واربون ديناراً ودين ثمانية واربون ديناراً ودين ثمانية واربون ديناراً  
 كان بينها موافقةً فأضرب دين كل غريم في وفق المال ثم اقسّم الحاصل على وفق مجموع الديون فما خرج فهو نصيب ذلك الغريم كما إذا كان المال  
 ثمانية عشر ديناراً وموافقاً بالسدس فأضرب دين زيد في وفق المال وهو ثلثته وأقسّم الحاصل وهو تسعة وثلثون على وفق مجموع الديون وذلك  
 ثمانية عشر يخرج أربعة دنانير ودينار ودين عشرين ودين عشرين ودين عشرين ودين عشرين ودين عشرين ودين عشرين ودين عشرين ودين عشرين  
 في التركة كسرى الطريق في قسمها البسط إلى التجنيس بعرب التركة في مخرج الكسرى بأداة وأدغم ثم ضرب تصحيح المسئلة في مخرج الكسرى بأداة ثم العمل بالمباينة  
 على ما مر من العرب والقسمة أي يعزب سهام كل وارث من التصحيح الأصل فيما حصل من ضرب التصحيح في مخرج الكسرى بأداة الكسرى فيقسم ذلك  
 الحاصل على الذي حصل من ضرب تصحيح المسئلة في مخرج الكسرى فما حصل فهو حصته ذلك الوارث الواحد مثلاً إذا ترك ثمانية عشر ديناراً وثلث ديناراً







والثالث ان يكون مع الاول من لا يرّد عليه فأعط فرض من لا يرّد عليه من أقل  
<sup>من الأقسام الثلاثة</sup> <sup>أي من الجنس الواحد من يرّد عليه</sup> <sup>كالزوجين والزوجة</sup>  
مخارجهم فان استقام الباقي على رؤس من يرّد عليه فيها كزوج وثلاث بنات وان  
لم يستقم فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرّد عليه ان وافق رؤسهم  
<sup>أي رؤس من يرّد عليهم</sup> <sup>أي الباقي</sup>  
الباقي كزوج وست بنات والا فاضرب كل رؤسهم في مخرج فرض من لا يرّد عليه  
قاله بلغة صحيح المسألة كزوج وخمس بنات والزابع ان يكون مع الثاني من لا  
<sup>أي مع الزوجين</sup> <sup>أي من يرّد عليهم</sup>  
يرّد عليه فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرّد عليه على مسألة من يرّد عليه فان  
استقام فيها وهذا في صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات الثلث والباقي  
<sup>أي الباقي</sup> <sup>أي من يرّد عليهم</sup>  
بين اهل الرثة اثلاثا كزوجة واربع جدات وست اخوات لاق وان لم يستقم  
<sup>أي من يرّد عليهم</sup> <sup>أي من يرّد عليهم</sup>  
فاضرب جميع مسألة من يرّد عليه في مخرج فرض من لا يرّد عليه قاله بلغة  
مخرج فروض الفريقين كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات ثم اضرب

الخمس اصل المسألة وتقسيم الزكاة اقساماً ١٣ **قوله** كزوج وثقت بنات اقل من اربع فرض من يرود عليه اربعه فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقيت خمسة وهي مستقيمة على عدد رؤس البنات وهو نظير ما مر في باب التبعيض من ان ان كانت سهام كل فرقة منقسمة عليهم بكسر ظا واجامه الى العزب ١٤ **قوله** كزوج وست بنات اصلها من اثني عشر فردا والى اربعة مخرج فرض من لا يرود عليه فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة فلا تستقيم على عدد رؤس البنات الست نحن فيها موافقة بالثبوت اذا حجرة بالمخالفة بين الرؤس والسهام كما ضرب وقتي عدد رؤسهن اثني عشر والى اربعة مخرج فرض الزوج فاذا اعطينا واحد منها بقي ثلاثة فلا تستقيم على عدد رؤس البنات الست ستة ١٥ **قوله** كزوج وخمس بنات اصل المسئلة من اثني عشر فردا والى اربعة مخرج فرض من لا يرود عليه فاصل عشرون ومنا تصح المسئلة اذا كان للزوج واحد مخرجاً في جرد سهم وكان خمسة فاعطينا اياها وكان للبنات ثلاثة مخرجاً في الخمسة فاصل عشرة وعكس واحدة منهن ثلاثة ١٦ **قوله** فان استقام اى على مسئلة من يرود على اى من ساهم سواء استقام على عدد رؤسهم ايضاً ام لا فان لم يماثل به المصنف والاصل كزوج وجمدة واعتيق لأم ١٧ **قوله** وبها يكون الباقي في القسم الرابع مستقيماً على مسئلة من يرود عليه ١٨ **قوله** كزوج والامان اقل من اربع فرض من لا يرود عليه اربعه فاذا اخذت المرأة واحد منها بقيت خمسة وهي بهذا مستقيمة على مسألة من يرود عليه لان حق الاموال لأم الثلث ونحن اجعلنا السدس فالاخوات سمان وميراث سهم واحد في هذه السبعة استقام الباقي على مسئلة من يرود عليه لكن نصيب الاموال لا يخرج واحد فلا يستقيم لمن يلى بينهما سمان فخطبنا عدد رؤسهم باسماء وكذا نصيب الاخوات الست اشان فلا يستقيمان عليهن مكن بين عددي رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فلو كان عدد رؤس الاخوات الى انصباها خمسة ثم طينا التوافق بين اعداد الرؤس والرؤس فلم يجره فضر بنا وقتي رؤس الاخوات وهو الثلاثة في كل عدد رؤس البنات وهو الاربعة ففعل اشياء عشر ثم ضر بنا في الاربعة التي هي مخرج فرض من لا يرود عليه فصار ثمانية واربعين فتمنا تصحيح المسألة كان للزوج واحد فضر بناه في المعزوب الذي هو اشياء عشر فلم يغير فاعطينا بالزوج وكان للبنات ايضاً واحد فكان لذلك فكل واحدة منهن ثلاثة وكان الاخوات اماً اشان فضر بناهما ليبلغ اربعة وعشرين فكل واحدة منهن اربعة **قوله** كزوج وزوجات الاصل المسألة من اربعة وعشرين فردا والى ثمانية مخرج فرض من لا يرود عليه فاذا اخذنا ثمانية الزوجات بقيت سبعة فلا تستقيم على الخمسة التي هي مسئلة من لا يرود عليه بها لان الفرضين ثلثان وسدس في خمسة اساساً يلى بينهما سانية فضر بنا جميع مسئلة من يرود عليه اثنى الخمسة في مخرج فرض من لا يرود عليه وهو الثمانية ليبلغ اربعين فهو مخرج فرض الفرقيتين واذا اردت تعيين نصيب كل فرقة كما ضرب سهام من لا يرود عليه في مسئلة من يرود عليه ليكون الحاصل نصيب من لا يرود عليه واخرى سهام من يرود عليه في مخرج فرض من لا يرود عليه فيسكون الحاصل نصيب ذلك الفرقة فاذا اخذنا سهام الزوجات من ذلك المخرج وهو واحد في مسئلة من يرود عليه وهي خمسة كان الحاصل خمسة في نصيب

سهام من لا يرث عليه في مسألة من يرث عليه وسهام من يرث عليه فيما بقي من  
 مخرج فرض من لا يرث عليه وان انكسر على البعض فصحيح المسائل بالاصول  
 المذكورة

## باب مقاسمة الجدة

قال أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ومن تابعه من الصحابة بنو الاعيان  
 وبنو العلات لا يرثون مع الجد وهذا قول ابي حنيفة وبه يفتي وقال زيد بن  
 ثابت رضي الله تعالى عنه يرثون مع الجد وهو قولهما وقول مالك والشافعي  
 قالوا لا يرثون مع الجد

الزوجات من الاربعين واذا اضرنا اربعة سهام البنات من مسألة من يرث عليه في سبعة وهي الباقي من مخرج نسر من لا يرث عليه ثلث  
 ثمانية وعشرين حتى تسقط من ..... الاربعين واذا اضرنا واحدا ساهم البنات من مسألة من  
 يرث عليه في ستة كان ستة في البنات فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرث عليه وفرض كل فريق من يرث عليه لكنه منكر على اعدا كل فريق فصحيح بالاصول  
 التي تقدمت وذلك انما نريد الزوجات اربعاً ونقصهن خمسة وبينها مائة فافضة للاربعية عدد رؤسهن فنحفظها والبنات تسعة وساهبن ثمانية  
 وعشرون وبينها مائة فافضة التسعة عدد رؤسهن ونحفظها والبنات تسعة وساهبن مائة فافضة التسعة عدد رؤسهن ثم نطلب النسبة بين  
 اعدا الرؤس فنقسم عدد رؤس الزوجات الاربع موافقاً للرؤس الست بالنصف فنضرب نصف الاربعية في ستة فنضرب اثنى عشر وهي موافقة  
 لعدد رؤس البنات التسع بالثلث فنضرب ثلث التسعة في اثنى عشر فنحصل ستة وعشرون فوزر السهم فنضرب هذا الناصر في الاربعين فيبلغ العا والاربعون  
 واربعين فتمس المسئلة على اعدا كل فريق فقد كان نصيب الزوجات خمسة ففرضنا بها في جزء السهم ببلغ مائة وثمانين فكل واحدة من خمسة واربعين  
 ونصيب البنات ثمانية وعشرون فاذا فرضنا بها في جزء السهم بلغت المائة ثمانية فكل واحدة من مائة وثمانين فنضرب السهم في ستة فاذا فرضنا بها في جزء  
 السهم حصل ثمانمائة وثمانون وخمسون فكل واحدة من ثمانمائة وثمانون واربعون كذا مسئلة ١٢٣ ١٢٣ ١٢٣ ١٢٣ ١٢٣ ١٢٣ ١٢٣ ١٢٣ ١٢٣ ١٢٣  
 البه القاسمة سفاط من القسمة وفي القسمة بين البه الاخرة والاخوات خلاف بين المجتهدين منهم من اوجبها ومنهم من نفيها ومنهم من تردد فيها وذهب اليها  
 لبيان الامتلاك فيما وبيان الاحكام المتفرعة على ثبوتها فنلحق الباب بها ينقسم اصل الثلث والى ١٢ ١٢ قوله ابو بكر الصديق ومن ساهم  
 الصعابة وانقسم ولم تتعارض عنه الروايات فلذلك اختاره الامام الاعظم ١٢ ١٢ قوله من الصعابة كان عيسى وابن الزبير وابن عمر ومنهم من  
 ابن الهيثم ومنهم من ساهم في ثلثيها ومنهم من ساهم في ثلثيها ومنهم من ساهم في ثلثيها ومنهم من ساهم في ثلثيها ومنهم من ساهم في ثلثيها  
 وغيرهم ١٢ ١٢ قوله هذا قول ابي حنيفة وقوله زيد بن جابر بن زيد وعبد الله بن جابر بن زيد وعبد الله بن جابر بن زيد وعبد الله بن جابر بن زيد  
 البصري وابن سيرين ١٢ ١٢ قوله قال زيد بن ثابت يرثون الزوجة والى ابن عباس ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها  
 يقاسم الاخرة فلم يخص حظه من السهم فاذا انقسمت بين السهم والى ابن عباس ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها  
 اواربعية فالقاسمة ثلثها واذا كان في خمسة فالقاسمة السهم والسهم سوادان كالقاسمة فالسهم ثلثها واذا كان في خمسة فالقاسمة ثلثها  
 الجدة الثلث لابي دأخ لابي كان المال نصيبون بين الجدوين الثلث من الجدوين والى ابن عباس ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها  
 الاثنت عشرة حصة فرض فاذا كانت معاش لابي وام واغت لابي فلالا في نصف المال ولثا ثلثه سدس ولثا ثلثه سدس ولثا ثلثه سدس ولثا ثلثه سدس  
 الى ثلثيها وذهب ابن مسعود الى ان الجد يقاسم بالمخصص عظم الثلث ووافق فيه زيد بن ثابت وابن عباس ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها  
 فيه علياً وان الاخوات المنقرات ذوات فروض مع الجد كما عند علي بن ابي طالب ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها ومنهم من نفيها  
 وخمسة والثلاثون وانما يخص المصنف قول زيد بن ثابت لان ابا يوسف ومحمد بن ثابت وقوله في القسمة دون قول علي بن ابي طالب ومنهم من نفيها  
 ابو حنيفة في جانب وساجاه فانها كان يورثها في ثلثيها القومين ثلثها فاصل المصنف قول زيد بن ثابت قال وعنده زيد بن ثابت انما يكافى في مشرطه انما  
 عنه ذلك وان كان الفتوى على غيره ١٢ ١٢ قوله وقول مالك والشافعي خالفوا القسمة في هذه المسئلة فذهب كل الى ما يقرع عنه وافتى به كما  
 قلنا ان صاحب المتن اثنى بقوله ابي حنيفة وهو ذهب اليهم فغير من ان يبين وغيرهم وهو مسلك اكثر الصعابة وقال الشرح الفتوى على قوله وقال  
 بجمع كذا أيضاً وهذا لان الاشتباه فيما هو اذن الزوجين يشبه الاب في عجب اولاد الام وفي عدم خيار البلوغ والعقبة اذا الحكموا الجد وفي عدم ولاية  
 الاربع عندهم وغير ما من الاحكام ونسبه الاربع وبنات اب في انما كان في الصغير جد وام نقرض الفتنة عليها انما كانا اذا كان الاربع مع الام وفي من غير



ما بقي كجدة وجدّة واخوين واخت وأما سدس جميع المال كجدة وجدّة و  
 بنت واخوين واذا كان ثلث الباقي خيرا للجدّة وليس للباقي ثلث صحيح فاضرب  
 مخرب الثلث في اصل المسئلة فان تركت جدّا وزوجا وبنتا وأما واخت  
 لاب وامر اولاب فالسدس خيرا للجدّة وتعمل المسئلة الى ثلثة عشر ولا شيء  
 للاخت واعلم ان زيد بن ثابت لا يجعل الاخت لاب وامر اولاب صاحبة فرض  
 مع الجد الا في المسئلة الاكدرية وهي زوج وامر وجد واخت لاب وامر او  
 لاب فللزوجة النصف وللأمر الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ثم يضم  
 الجد نصيبه الى نصيب الاخت فيقسمان للذكر مثل حظ الانثيين لان المقاسمة  
 في الميراث

وكل واحد من الجد والاخ واحد فله المثلثا سبعة ربيع جميع المال وفصل من سدس وكذا من ثلث ما بقي ههنا لانه سدس كل المال له قوله كجد  
 وجهه الاصل المسئلة من ستة للجد السدس فبقي خمسة والثلث لما فطرنا خرج الثلث في الستة عاشر ثمانية عشر للجدّة ثلثة فبقي خمسة عشر فاضرب  
 وهو خمسة لله والباقي منها عشر فكل من الاخوين اربعة وللأخت اثنتان وانما كان ثلث ما بقي خيرا لان اصل المسئلة من ستة فلو قاسناه حادلا سبعاً  
 خمسة وهو خمسة وثلثة اسباع ولوا عينا ثلث ما بقي صار له سدس وثلثا سدس فلو عينا سدس الثلث كان سدس ثلث ما بقي خيرا ١٣ قوله كجد  
 وجهه وبنت واخوين اصل المسئلة من ستة كاجتماع النصف والسدس ففلبنت نصفها وهو ثلثة وللجدّة سدسها وهو واحد فبقي سهران فان قاسم  
 الجدة الاخوين كان لثلث السهران من ثلثي سدس واحد وان عينا ثلث ما بقي كان لرايها ثلثا سدس واحد واذا عينا سدس جميع المال كان لرمس تمام فاسم  
 خيرة ويضرب في الاخوين سدس واحد ولا يستقيم عليها فاذا فطرنا مدور سدس في الستة بلغ اثني عشر ومنا تصع المسئلة ولما كان يرد على النصف انما كان ثلث  
 الباقي غير الم يكن في الباقي ثلث فكيف تصع المسئلة اجاب بقوله واذا كان ثلث الباقي في الا ١٣ قوله فاضرب الاخت في الميراث فيكون ثلثها  
 في الميراث الميراث سدس ١٣ بهذه الصلوة ١٣ قوله فان تركت هذه المسئلة من المسائل التي يكون السدس فيها غير انا فاذا ذكرها ولم يكن ثلثها بالمال  
 الذي هو لثلاثا لاصل فائدة اخرى وهي ان الاخت لاب وامر غير محجوبة مع الجدة مع انما لا تؤد مع في بعض المواضع ١٣ قوله جذا وزوجها الا  
 المسئلة من اثني عشر واجتماع النصف والربع والسدس وتعمل الى ثلثة عشر لان الميت تأخذ النصف من اثني عشر وسدسها تأخذ الثلث من ثلثة عشر ولها ثلثا  
 هو اثنان فبقي تمام واحد ولابد لها من اثنين لان حقها السدس فزاد على اثني عشر واحداً ففصل ثلثة عشر ولا شيء للاخت لانا نصير عصبه مع البنات وكذا  
 مع الجد واذا حالت المسئلة لم يبق للعصبه شيء وانما أخذ الجدة السدس في العصبه لا بالعصبه وانما كان سدس جميع المال فغير لانا تأخذ جدها اثنين من ثلثة  
 عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا أخذ الزوج الربع من اثني عشر والبنت النصف والام اثنين بقي للجد والاخت واحد فيجعل الجدة اثنين فيكون الاخت  
 كثلث الأخوات ولا استقامة لواء على ثلثة ففصل ثلثة في اثني عشر ففصل ستة وثلاثون ففلبنت ثمانية عشر وللزوجة سدس وللام ستة فبقي ثلثة  
 ثلثا ثلثان وللأخت واحد وكذا الحال على تقدير اخذه ثلث ما بقي لان الباقي هو الواحد الوجهه ثلث صحيح فيضرب مخرب اى الثلثة في اصل المسئلة فيضرب  
 اربعا وستة وعشرون من المعلوم ان الاثنين من ثلثة عشر غير منها من ستة واثنين والقاعدة في هذه المسئلة هنا وان كانت من تبطل المسائل  
 التي كان السدس فيها غير الجدة الاخت لاب وامر اولاب وان لم يكن محجوبة بالجدة لكانت المسئلة هنا وان كانت من تبطل المسائل  
 كون السدس غير الجدة اقتضى ان يجعل الجدة صاحب فرض وقد ماتت المسئلة بالفرض التي اجتمعت فبما من اثني عشر الى ثلثة عشر فبقي ثلث  
 للاخت التي صارت عصبه مع البنت والجدة ١٣ قوله كجد الجدة لان الجدة عنه بمنزلة الاخ بل ليعلم معه عصبه ١٣ قوله  
 نصيب الاخت وهو النصف وانما جعلت الاخت صاحبة فرض في الابداء كمالا تحرم عن الميراث لانه لا وجه له لانا لم ندم من نجيبا وانما جعلت عصبه  
 في الابداء لانا لم نجعل عصبه مع نصيب الاخت ثلثة امثال نصيب الجدة وذلك لا يجوز لان الجدة كالاخ عند زيد بن ثابت ولا يجوز ان يكون نصيب

خير للجد اصلها من ستة وتعمل الى تسعة وتصح من سبعة وعشرين وسميت  
 من السدس وثلاث في ١٢ لاجتماع النصف والسدس والثلاث ١٢  
 اكد رية لانها واقعة امرأة من بني اكد وقال بعضهم سميت اكد رية لانها اكدت  
 على زيد بن ثابت مذهبه ولو كان مكان الاخت اخ او اختان فلا عمل ولا

اكد رية  
 باب المناسخة

ولو صار بعض الانصاء ميراثا قبل القسمة كزوج وبنت واقرفيات الزوج قبل  
 القسمة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت عن ابنين وبنت وجدة ثم ماتت  
 قبل القسمة ١٣

الاخت اكثر من نصيب الدخ ١٢ **١** قوله وتعمل الى تسعة من الستة ثمشة وللام اثان الذي هو اثنت وللجد السدس وهو واحد  
 قلم بيق للاخت شئ مع كونها حاصية فرض فردنا على المسألة نصفها فصارت تسعة فللمجد واحد وللأخت ثلثه ومجموع التعيين ... اربعة فنقسمها على  
 الجدة والاخت لذكر مثل حظ الانثيين ولا استقامت في القسمة لان الجدة بمنزلة اثنين ولا تستقيم اربعة على ثلثه فقرب الثلثة التي هي عدد الرؤس في  
 المسألة وعولها على الثلثة فتعمل سبعة وعشرون كما قال المصنف ١٣ **٢** قوله ونص من سبعة وعشرون فلزوج منها تسعة وللام سبعة وللجد  
 ثلثه وللأخت تسعة ثم يصح نصيب الجد ان نصيب الأخت فيعبر ان شئ عشر فيقسم بينها كما مر فللمجد ثمانية وللأخت اربعة بكونها من الثلثة ثم  
 ولما كان الجدة بمنزلة الاثني تجميع نصيب ونصيب الأخت فصار شئ عشر فنقسم لذكر مثل حظ الانثيين فحصل للجدة ثمانية وللأخت اربعة فاقم ولما انشئ نصيب  
 المسئلة من سبعة وعشرون انما هو على قول محمد لا على الاثني المثل المال ولما على قول الجدي يوسف ثم نص من ثمانية عشر لان ابان يوسف اعطى الام ثلث  
 ما يبقى لان الجد كلاب غيره في مسألة تكون زوج وام وجد هكذا **٣** قوله لانها واقعة امرأة ماتت وخلفت  
 اولئك الورثة المذكورة واشتبه على زيد مذهب فيما نصبت اليها واسم قبيلة وكان شخص منها بمن مذهب زيد بن ثابت في الفرائض فدل  
 محمد الملك بمروان عن هذه المسئلة فانقطع الى جوابها فنسبت الى قبيلة او كان اسم الزوج او السائل او قبيلة الميت اكدوا واشتد اعلم وقيل ان  
 انما تكدرت على اصحاب الفرائض اكدوا على الاخت نصيبها ١٣ **٤** قوله لانها اكدت لانها لا يفرق الا نحوه مع الجدة ولا يحيل على يتقدم  
 اذ لم يبق شئ وقد فرض الاخت النصف وامال المسئلة من ستة الى تسعة ثم جمع نصف الأخت وصدس الجدة وقسمها على حصة التعيين فاعلى  
 الجدة ضعف الأخت وعندنا لا ارث لأخت مع الجدة اذ هو بينهما وسميت هذه المسئلة عند الشافعية بالمشتركة بالفتح او الكسرة ويسونها الى العراق  
 الفرائض تبا فيها بينهم ١٣ **٥** قوله فلا عمل لان سدس جميع المال خير للجد والمسئلة من ستة فيكون السدس الباقي بعد فرض الزوج وللام للجد  
 بالفرض ولا ينقص حصه عن السدس اجماعا ولا شئ للاخ ١٣ **٦** قوله ولا اكد رية لان الاغ عصية لا يمكن لزيد جعل صاحب فرض فاضطر الى  
 حرمانه بخلاف الأخت في الاكد رية ١٣ **٧** قوله المناسخة مقابلة من النسخ اما اسم مفعول او اسم فاعل فيفسر السنين او هو موصوفه معناه في اللغة  
 الازالة ومنه فسنت الشمس القلن ازالة والتغيير ومنه فسنت الريح اثار الدمار بغير تها والتقل نسخت الكتاب فقلت ما فيه وفي المصطلح  
 ان ينقل نصيب بعض الورثة بموت قبل القسمة الى من يرث منه وفيه ازالة ما صحت منه المسئلة الاولى بموت الثاني وتغير القسمة وانفق ال  
 الملك من وارث الى آخره اعلم انك اذا مسلت من المناسخة فاسأل اولاً عن حال الميت اهو ذكرا ام انثى فانه من صورة المسئلة لا يحب والا حكم  
 تحلل فيها لا لسلطة المارثية وهي ان ترك شخص الجدي ويتبين ثم مات احد البنين عن اخت لاب وام جدة فغيره لو كان البيت في هذه  
 المسئلة ذكرا فالجدة جازان جميعان بالشيء الى الميت الثاني ولو كان انثى قالو باحد قاسم ١٣ **٨** قوله وصار بعض الانصاء ميراثا قبل القسمة  
 يعني لو مات بعض ذوي الانصاء قبل القسمة وصار نصيب ميراثا لورثة قالوا لا يخلو من ان يكون ورثة الميت الثاني فيهم ورثة الميت الاول  
 اولاً وعلى الاول لا يخلو من ان تغير القسمة اولاً وعلى الاخير يقسم قسمة واحدة لعدم الفائدة في التكرار كما اذترك بنين ونبات من امرأة واحدة  
 ثم مات احد البنين او احد البنات قبل القسمة ولا وارث لمسمى الا نحوه والاخوات فان قسمة الشركة بين الباقين على حصة واحدة لا يكرش حظ  
 الانثيين فيكفي القسمة واحدة وعلى الثاني كما اذترك ابناً من امرأة وثلث بنات من اخرى ثم مات احد البنات وغلفت هؤلاء عن

الحجة عن زوج واخوين فالاصل فيه ان تصح مسالة الميت الاول وتعطى  
 سهام كل وارث من التصحيح ثم تصح مسالة الميت الثاني وينظر بين ما في  
 يدك من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني ثلثة احوال فان استقام ما في  
 يدك من التصحيح الاول على الثاني فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقم فانظر  
 ان كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول و

الاخ لا ب والاثنين من الاخوين وعلى الثالث كالذي ذكره بقوله كزوج الخ ١٣. قوله من زوج واخوين فصارت المسألة ذات بطون اربعة  
 وتشرح للتمام ان ماتت امرأة مسالة بليمة وترك زوجا مسي يري وينتسا مسالة بكريه وثانسا مسالة بليمة ذات ليد قبل قسمه مال سليمة على ورثتها  
 وترك زوجة مسالة بليمة وبها مسني بعرو وثانسا مسالة بكريه ثم ماتت كرية قبل الاثنين وترك اثنين احدهما خالد وثانسا مسالة بكريه مسالة بكريه مسالة بكريه  
 وهي عظمه المذكورة ثم ماتت عظمه وترك زوجا مسي بعرو واثنين احدهما خالد وثانسا مسالة بكريه مسالة بكريه مسالة بكريه مسالة بكريه  
 العزب لما في باب التصحيح من ان سهام كل فريق اذا انقسمت عليهم بلا كسر لا يحتاج الى العزب وذلك ان تصحيح الميت الاول بهنا بمنزلة اصل  
 المسئلة ثم تصحيح الميت الثاني في بمنزلة رؤس الفريق المقسوم عليهم ثم ما في يد الميت الثاني في بمنزلة سهام من اصل المسئلة فلو كان ثمة من كان سهام كل  
 فريق منقسم عليهم بلا كسر لا يحتاج الى العزب فلو كان في يد الميت الثاني في بمنزلة سهام من اصل المسئلة لا يحتاج الى العزب كما في السلسلة المذكورة

المسئلة الاولى

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠

المسئلة الثانية

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠

المسئلة الثالثة

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠

المسئلة الرابعة

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠

ذلك لان المسئلة الاولى روية لانها بقي سهم من اثنين عشر التي منها المسئلة في الاصل ولا صاحب لذلك السهم الباقي فوجب زوجه على الميت وللام بقدر  
 سهامها فاذا روية المسئلة الى اقل فخرج من لا يرده عليه ماتت اربعة فاذا افتر الزوج منها واحدا بقي ثلثة فلما استقيم على الاربعة التي هي سهام الميت والا اقل  
 بينهما ما يفرع بغير هذه السهام التي هي بمنزلة الرؤس في ذلك الاقل فيحصل  
 وبنيت تسعة وللام ثلثة ثم تلك الاربعة التي هي الزوج منقسم على ورثة المذكورين فلزوجة واحد منها وللام ثلث ما بقي وهو ايضا واحد ولا يفرع  
 اثنان فاستقام ما كان في يد الزوج من التصحيح الاول على التصحيح الثاني وصحت المسئلة من التصحيح الاول ١٢ قوله فاضرب وفق التصحيح  
 الخ قياس ما في باب التصحيح من ان اذا انقسمت سهام لثلاثة واحدة عليهم وكانت بين سهامهم ورثة سهم موافقة بغير وفق عدو الرؤس في  
 اصل المسئلة فكذا بهنا يفرع وفق التصحيح الثاني ان الذي هو بمنزلة الرؤس هنا في التصحيح الاول القائم بهنا مقام اصل المسئلة فيحصل به ما يقع منه  
 المسئلة كما اذا ماتت الميت ايضا في ذلك المثال وعلقت كما ذكرنا اثنين وبنثا وجدة فان ما في يد هاتين المسئلة الاولى تسعة وتصحيح مسئلة اربعة  
 وبينها موافقة بالثلث فيعزب ثلث منه وهو اثنان في ستة عشر بالبلغ وهو اثنان وثلثون مخرج السلسلة فمن كانت سمانه من ستة عشر اعني ثلث  
 الميت الاول فعزب سمانه من تلك في وفق المسئلة الميت وهو اثنان فيكون ما حصل لعبيد ومن كانت سمانه من ستة اعني ورثة الميت الثاني فيعزب  
 سمانه في وفق ما كان في يد الميت وهو ثلثه في حصا كان لعبيد وقد كانت لام الميت الاول ثلثة من ستة عشر فعزب ما في اثنين ببلغ ستة في لما  
 وكانت للزوج منها اربعة فعزب ما في اثنين فيحصل ثمانية في ورثة ثلثة زوجة منها سمان وللام اربعة وللام سمان هاتين ما بقي ايضا  
 وان عزبت نصيب كل واحد من ورثة من ستة عشر في ذلك الواقع لم يتخلف الحال وكان لكل واحد من ابني الميت سمان من مثلتها وهي ستة  
 فاذا عزبنا بها في الثلثة ماتت ستة في لما كان لبيتنا من مثلتها سمان واحد فاذا عزبنا في الثلثة كان ثلثة في لما كان لبيتنا من مثلتها ايضا  
 واحد فعزب في ثلثة في لما وقد كانت لها باعتبار كونها امنا من ماتت اربعة من اثنين وثلثين في يد ابنة تسعة ١٣ قوله في كل التصحيح







على الجذاب الامر لان عندهما كل واحد منهم اولى من فرعه وفرعه وان  
قال السيد وغيره هذه العبارة لم توجد في النسخ ١٢  
اي من الصنف الثاني ٣

سفل اولى من اصله

## فصل في الصنف الاول

اولهم بالميراث اقربهم الى الميت كينت البنت فانها اولى من بنت بنت  
الحالة الاولى ١٣  
 الابن وان استكوا في الدرجة فولد الوارث اولى من ولد ذوى الارحام  
الحالة الثانية ١٤

الميراث الميراث على الاولاد الميت فلا يرثون معه ١٢  
 قوله لان مندهما اي القاصمين القاصمين الى ان اصحاب الصنف الثاني وهم اولاد الاموات ونحوه  
 والعمارة فقط لانهما باه لا يخلق على الميراث قوله لان توجيه القاضى انك تنوى اقرب الى الصواب حيث قال من غيرهم يرجع الى اصحاب الصنف الثاني ومن غيرهم  
 قوله وفرعه وان سفل يرجع الى الصنف الثاني  
 الصغير الرابع الى الصنف الثاني  
 قوله لان مندهما اي القاصمين القاصمين الى ان اصحاب الصنف الثاني وهم اولاد الاموات ونحوه  
 الام وبنت الامومة مقدمون على الميراث والاجلاد وكل واحد منهم اي من اصحاب الصنف الثاني اولى من فرعه ولهذا ظاهر الذي ان ابن الخاتم اب وام  
 لاني من ابن ابن الخاتم اب وام وقس عليه وفرعه للصنف الثاني من الاجلاد والقاصمين والميراث والفاصل اولى من سفل اولى من اصله اي الصنف الثاني في  
 ذيله ايضا ظاهر فان ام ام الميت الذي اي يفرغ لعمد القاسم الذي هو من ذوى الارحام من الصنف الثاني وهو اب ام ام ام الميت والجهة القاسمة  
 وهي ام ام ام ام ام الميت اولى من اصله لان اصله من ذوى الارحام والفرع من ذوى الفروع والثاني اولى من الاول وقس عليه وانما عرضت على  
 ابن الصنف الثاني اولى من الصنف الثاني لان الاصل ان يكون الاصل اولى من فرعه والصنف الثاني على هذا الاصل بخلاف الثاني في نظيره اولى الثاني  
 عليه وهذا هو مذهب الصالحين ولا يخفى في تلكه اشتراطها على هذا التوجيه لان لا يتخلل بينه وضوح المراد والاشكال بمراد العبادة ١٣  
 قوله في  
 الصنف الاول وهو يتجهر في اربعة الاول والثاني ابن البنت وبينها والثالث والرابع ابن بنت الابن وان سفلت وبنتها ولم احوال بنت مذكرة في  
 متن الكتاب لكن تذكر باسم الميراث الاول والثاني في الدرجة فيقدم اقربهم ولو كان انشي كنت بنت مع ابن بنت بنت فان البنت مقربة  
 تقدم على الابن والحالة الثانية تساوهم في الدرجة مع كون البعض ولد الوارث دون البعض ولا بد من اختلاف صفته اصوله في المذكورة والا لونه فيكون  
 بعض الاصول كذا وكذا وبعضهم اثنا فيقدم ولد الوارث كينت بنت ابن على غيره كينت بنت بنت والحالة الثانية تساوهم في الدرجة مع كون سفل  
 ولد الوارث ولا بد من اتفاق صفته اصوله مذكرة والفروع والكل ولد الوارث مع اتفاق صفته الاصول فاولا والوارث كينت بنت بنت بنت بنت  
 اخرى واولا خير الوارث كينت بنت بنت مع ابن بنت بنت فيقسم على الفروع بالسوية ان كانا كذا وكذا او اثنا وللذكر مثل حظ الانثيين ان  
 كانوا مختلفين والحالة الرابعة تساوهم في الدرجة وليس فيهم ولد الوارث مع اختلاف صفته الاصول وتفصيل يأتي في المترو والحالة الخامسة تعدد فروع  
 الاصول المختلفين فيعتبر عند الفروع في الاصول مع بقا وصف الاصول من المذكورة والا لونه والحالة السادسة تعدد جهات الفروع فتعتبر  
 الجهات في الفروع مع اخذ العدد في الاصول مع الفروع ١٤  
 قوله فانما اولى الخ الاول واحد واسطة الثانية ثنتان وهو قول اهل  
 النظرية وهم ابو حنيفة ومالك واهل البيت واستقام بان يتبادر معنى العصوية ولهذا يقدم الاقرب قالا اقرب ويسمى الواحد جميع  
 المال وفي العصوية الحقيقية يكون قربة القرب تارة بقرب الدرجة واخرى بقوة السبب كما في تقديم البنوة على الابوة فكذلك في معنى العصوية  
 يثبت التقديم بقرب الدرجة كما ثبت بقوة السبب ففي الصورة المذكورة يكون المال كل بيت البنت وفي قول اهل الشزيلي وبهم علقية والشزيلي  
 ومسروق وشريك والحسن بن زيا ودون واقفهم انهم ينزلون المولى منزلة المولى به في الاستحقاق وبهم سمو اهل الشزيلي فيجعلون المال بينها كأنه  
 ترك بنتا وبنت ابن فيكون المال بينها اما لهما على قياس قول علي بن ابي طالب في قوله بنت الابن لا يرى الرز على بنت الابن مع بنت السبب  
 واما اسدا على قياس قول ابن مسعود فسمي اسدا سبب البنت وسد سبب بنت الابن لا لا يرى الرز على بنت الابن مع بنت السبب ١٥  
 قوله وان استوا يابن يدي كلهم ان الميت بدرجتين او بثلاث درجات مثلاً ١٦  
 قوله ولله العصبية كما في النكاح وغيره قال في شرح البسيط ويشكل عليه ما قيل ان ولد العصبية لا يتصور في درجة ولد ذوى الارحام

كَبُنْتُ بِنْتُ الْاِبنِ فَاتَمَّهَا اُولَى مِنْ اِبْنِ بِنْتِ الْبِنْتِ وَأَنَّ اسْتَوَتْ دَرَجَاتُهُمْ <sup>١٢</sup> <sub>في القرب</sub>  
 لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ وَلَدُ الْوَارِثِ اَوْ كَانَ كُلُّهُمْ يَدُلُّونَ بِوَارِثٍ فَعُدَّ اَبْنَى يَوْسُفَ رَحِمَهُ <sup>١٣</sup>  
 اللهُ تَعَالَى وَالْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ يَعْتَبَرُ اَبْدَانُ الْفُرُوعِ وَيُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَيْهِمْ سَوَاءً <sup>١٤</sup>  
 اتَّفَقَتْ صِفَةُ الْاَصُولِ فِي الذَّكُورَةِ وَالْاُنْثَى اَوْ اخْتَلَفَتْ وَمَحْتَدُّ رَحِمِهِ اللهُ <sup>١٥</sup>  
 تَعَالَى يَعْتَبَرُ اَبْدَانُ الْفُرُوعِ اِنْ اتَّفَقَتْ صِفَةُ الْاَصُولِ مُوَافَقًا لِهَمَا وَيَعْتَبَرُ <sup>١٦</sup>  
 الْاَصُولُ اِنْ اخْتَلَفَتْ صِفَاتُهُمْ وَيُعْطَى الْفُرُوعُ مِيرَاثُ الْاَصُولِ مُخَالَفًا لِهَمَا <sup>١٧</sup>  
 كَمَا اِذَا تَرَكَ اِبْنُ بِنْتٍ وَبِنْتُ بِنْتٍ عِنْدَهَا يَكُونُ الْمَالُ بَيْنَهُمَا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ <sup>١٨</sup>  
 الْاُنْثَى بِأَعْتَابِ الْاَبْدَانِ وَعِنْدَ مُحْتَدِّ رَحِمِهِ اللهُ كَذَلِكَ لِأَنَّ صِفَةَ الْاَصُولِ <sup>١٩</sup>  
 مُتَّفَقَةٌ وَلَوْ تَرَكَ بِنْتُ اِبْنِ بِنْتٍ وَابْنُ بِنْتٍ عِنْدَهَا الْمَالُ بَيْنَ الْفُرُوعِ <sup>٢٠</sup>  
 اَثْلَاثًا بِأَعْتَابِ الْاَبْدَانِ ثَلَاثًا لِلذَّكَرِ وَثُلُثُهُ لِلْاُنْثَى وَعِنْدَ مُحْتَدِّ رَحِمِهِ اللهُ <sup>٢١</sup>  
 الْمَالُ بَيْنَ الْاَصُولِ اعْنَى فِي الْبَطْنِ الثَّانِي اَثْلَاثًا ثَلَاثًا لِبِنْتِ اِبْنِ الْبِنْتِ <sup>٢٢</sup>  
 نَصِيبُ اَبْنَيْهَا وَثُلُثٌ لِبْنِ بِنْتِ الْبِنْتِ نَصِيبُ امِّهِ وَكَذَلِكَ عِنْدَ مُحْتَدِّ رَحِمِهِ <sup>٢٣</sup>  
 اللهُ تَعَالَى اِذَا كَانَ فِي اَوْلَادِ الْبَنَاتِ بَطْنٌ مُخْتَلَفٌ يَقْسَمُ الْمَالُ عَلَى اَوَّلِ بَطْنٍ <sup>٢٤</sup>

فَالْاَوَّلَى اِنْ يَقَالَ اُولُو عَصَابِ الْفُرُوعِ اِلَّا اِذَا اخْتَارَ لَفْظُ الْوَارِثِ لِمَا خُصَّصَ فِي الْعَارَةِ اَعْتَادَ اَعْلَى فِيمَ الْمُتَّصُونَ مِنْهَا <sup>٢٥</sup> <sub>١٢</sub> <sup>٢٦</sup> <sub>١٣</sub> <sup>٢٧</sup> <sub>١٤</sub> <sup>٢٨</sup> <sub>١٥</sub> <sup>٢٩</sup> <sub>١٦</sub> <sup>٣٠</sup> <sub>١٧</sub> <sup>٣١</sup> <sub>١٨</sub> <sup>٣٢</sup> <sub>١٩</sub> <sup>٣٣</sup> <sub>٢٠</sub> <sup>٣٤</sup> <sub>٢١</sub> <sup>٣٥</sup> <sub>٢٢</sub> <sup>٣٦</sup> <sub>٢٣</sub> <sup>٣٧</sup> <sub>٢٤</sub> <sup>٣٨</sup> <sub>٢٥</sub> <sup>٣٩</sup> <sub>٢٦</sub> <sup>٤٠</sup> <sub>٢٧</sub> <sup>٤١</sup> <sub>٢٨</sub> <sup>٤٢</sup> <sub>٢٩</sub> <sup>٤٣</sup> <sub>٣٠</sub> <sup>٤٤</sup> <sub>٣١</sub> <sup>٤٥</sup> <sub>٣٢</sub> <sup>٤٦</sup> <sub>٣٣</sub> <sup>٤٧</sup> <sub>٣٤</sub> <sup>٤٨</sup> <sub>٣٥</sub> <sup>٤٩</sup> <sub>٣٦</sub> <sup>٥٠</sup> <sub>٣٧</sub> <sup>٥١</sup> <sub>٣٨</sub> <sup>٥٢</sup> <sub>٣٩</sub> <sup>٥٣</sup> <sub>٤٠</sub> <sup>٥٤</sup> <sub>٤١</sub> <sup>٥٥</sup> <sub>٤٢</sub> <sup>٥٦</sup> <sub>٤٣</sub> <sup>٥٧</sup> <sub>٤٤</sub> <sup>٥٨</sup> <sub>٤٥</sub> <sup>٥٩</sup> <sub>٤٦</sub> <sup>٦٠</sup> <sub>٤٧</sub> <sup>٦١</sup> <sub>٤٨</sub> <sup>٦٢</sup> <sub>٤٩</sub> <sup>٦٣</sup> <sub>٥٠</sub> <sup>٦٤</sup> <sub>٥١</sub> <sup>٦٥</sup> <sub>٥٢</sub> <sup>٦٦</sup> <sub>٥٣</sub> <sup>٦٧</sup> <sub>٥٤</sub> <sup>٦٨</sup> <sub>٥٥</sub> <sup>٦٩</sup> <sub>٥٦</sub> <sup>٧٠</sup> <sub>٥٧</sub> <sup>٧١</sup> <sub>٥٨</sub> <sup>٧٢</sup> <sub>٥٩</sub> <sup>٧٣</sup> <sub>٦٠</sub> <sup>٧٤</sup> <sub>٦١</sub> <sup>٧٥</sup> <sub>٦٢</sub> <sup>٧٦</sup> <sub>٦٣</sub> <sup>٧٧</sup> <sub>٦٤</sub> <sup>٧٨</sup> <sub>٦٥</sub> <sup>٧٩</sup> <sub>٦٦</sub> <sup>٨٠</sup> <sub>٦٧</sub> <sup>٨١</sup> <sub>٦٨</sub> <sup>٨٢</sup> <sub>٦٩</sub> <sup>٨٣</sup> <sub>٧٠</sub> <sup>٨٤</sup> <sub>٧١</sub> <sup>٨٥</sup> <sub>٧٢</sub> <sup>٨٦</sup> <sub>٧٣</sub> <sup>٨٧</sup> <sub>٧٤</sub> <sup>٨٨</sup> <sub>٧٥</sub> <sup>٨٩</sup> <sub>٧٦</sub> <sup>٩٠</sup> <sub>٧٧</sub> <sup>٩١</sup> <sub>٧٨</sub> <sup>٩٢</sup> <sub>٧٩</sub> <sup>٩٣</sup> <sub>٨٠</sub> <sup>٩٤</sup> <sub>٨١</sub> <sup>٩٥</sup> <sub>٨٢</sub> <sup>٩٦</sup> <sub>٨٣</sub> <sup>٩٧</sup> <sub>٨٤</sub> <sup>٩٨</sup> <sub>٨٥</sub> <sup>٩٩</sup> <sub>٨٦</sub> <sup>١٠٠</sup> <sub>٨٧</sub> <sup>١٠١</sup> <sub>٨٨</sub> <sup>١٠٢</sup> <sub>٨٩</sub> <sup>١٠٣</sup> <sub>٩٠</sub> <sup>١٠٤</sup> <sub>٩١</sub> <sup>١٠٥</sup> <sub>٩٢</sub> <sup>١٠٦</sup> <sub>٩٣</sub> <sup>١٠٧</sup> <sub>٩٤</sub> <sup>١٠٨</sup> <sub>٩٥</sub> <sup>١٠٩</sup> <sub>٩٦</sub> <sup>١١٠</sup> <sub>٩٧</sub> <sup>١١١</sup> <sub>٩٨</sub> <sup>١١٢</sup> <sub>٩٩</sub> <sup>١١٣</sup> <sub>١٠٠</sub> <sup>١١٤</sup> <sub>١٠١</sub> <sup>١١٥</sup> <sub>١٠٢</sub> <sup>١١٦</sup> <sub>١٠٣</sub> <sup>١١٧</sup> <sub>١٠٤</sub> <sup>١١٨</sup> <sub>١٠٥</sub> <sup>١١٩</sup> <sub>١٠٦</sub> <sup>١٢٠</sup> <sub>١٠٧</sub> <sup>١٢١</sup> <sub>١٠٨</sub> <sup>١٢٢</sup> <sub>١٠٩</sub> <sup>١٢٣</sup> <sub>١١٠</sub> <sup>١٢٤</sup> <sub>١١١</sub> <sup>١٢٥</sup> <sub>١١٢</sub> <sup>١٢٦</sup> <sub>١١٣</sub> <sup>١٢٧</sup> <sub>١١٤</sub> <sup>١٢٨</sup> <sub>١١٥</sub> <sup>١٢٩</sup> <sub>١١٦</sub> <sup>١٣٠</sup> <sub>١١٧</sub> <sup>١٣١</sup> <sub>١١٨</sub> <sup>١٣٢</sup> <sub>١١٩</sub> <sup>١٣٣</sup> <sub>١٢٠</sub> <sup>١٣٤</sup> <sub>١٢١</sub> <sup>١٣٥</sup> <sub>١٢٢</sub> <sup>١٣٦</sup> <sub>١٢٣</sub> <sup>١٣٧</sup> <sub>١٢٤</sub> <sup>١٣٨</sup> <sub>١٢٥</sub> <sup>١٣٩</sup> <sub>١٢٦</sub> <sup>١٤٠</sup> <sub>١٢٧</sub> <sup>١٤١</sup> <sub>١٢٨</sub> <sup>١٤٢</sup> <sub>١٢٩</sub> <sup>١٤٣</sup> <sub>١٣٠</sub> <sup>١٤٤</sup> <sub>١٣١</sub> <sup>١٤٥</sup> <sub>١٣٢</sub> <sup>١٤٦</sup> <sub>١٣٣</sub> <sup>١٤٧</sup> <sub>١٣٤</sub> <sup>١٤٨</sup> <sub>١٣٥</sub> <sup>١٤٩</sup> <sub>١٣٦</sub> <sup>١٥٠</sup> <sub>١٣٧</sub> <sup>١٥١</sup> <sub>١٣٨</sub> <sup>١٥٢</sup> <sub>١٣٩</sub> <sup>١٥٣</sup> <sub>١٤٠</sub> <sup>١٥٤</sup> <sub>١٤١</sub> <sup>١٥٥</sup> <sub>١٤٢</sub> <sup>١٥٦</sup> <sub>١٤٣</sub> <sup>١٥٧</sup> <sub>١٤٤</sub> <sup>١٥٨</sup> <sub>١٤٥</sub> <sup>١٥٩</sup> <sub>١٤٦</sub> <sup>١٦٠</sup> <sub>١٤٧</sub> <sup>١٦١</sup> <sub>١٤٨</sub> <sup>١٦٢</sup> <sub>١٤٩</sub> <sup>١٦٣</sup> <sub>١٥٠</sub> <sup>١٦٤</sup> <sub>١٥١</sub> <sup>١٦٥</sup> <sub>١٥٢</sub> <sup>١٦٦</sup> <sub>١٥٣</sub> <sup>١٦٧</sup> <sub>١٥٤</sub> <sup>١٦٨</sup> <sub>١٥٥</sub> <sup>١٦٩</sup> <sub>١٥٦</sub> <sup>١٧٠</sup> <sub>١٥٧</sub> <sup>١٧١</sup> <sub>١٥٨</sub> <sup>١٧٢</sup> <sub>١٥٩</sub> <sup>١٧٣</sup> <sub>١٦٠</sub> <sup>١٧٤</sup> <sub>١٦١</sub> <sup>١٧٥</sup> <sub>١٦٢</sub> <sup>١٧٦</sup> <sub>١٦٣</sub> <sup>١٧٧</sup> <sub>١٦٤</sub> <sup>١٧٨</sup> <sub>١٦٥</sub> <sup>١٧٩</sup> <sub>١٦٦</sub> <sup>١٨٠</sup> <sub>١٦٧</sub> <sup>١٨١</sup> <sub>١٦٨</sub> <sup>١٨٢</sup> <sub>١٦٩</sub> <sup>١٨٣</sup> <sub>١٧٠</sub> <sup>١٨٤</sup> <sub>١٧١</sub> <sup>١٨٥</sup> <sub>١٧٢</sub> <sup>١٨٦</sup> <sub>١٧٣</sub> <sup>١٨٧</sup> <sub>١٧٤</sub> <sup>١٨٨</sup> <sub>١٧٥</sub> <sup>١٨٩</sup> <sub>١٧٦</sub> <sup>١٩٠</sup> <sub>١٧٧</sub> <sup>١٩١</sup> <sub>١٧٨</sub> <sup>١٩٢</sup> <sub>١٧٩</sub> <sup>١٩٣</sup> <sub>١٨٠</sub> <sup>١٩٤</sup> <sub>١٨١</sub> <sup>١٩٥</sup> <sub>١٨٢</sub> <sup>١٩٦</sup> <sub>١٨٣</sub> <sup>١٩٧</sup> <sub>١٨٤</sub> <sup>١٩٨</sup> <sub>١٨٥</sub> <sup>١٩٩</sup> <sub>١٨٦</sub> <sup>٢٠٠</sup> <sub>١٨٧</sub> <sup>٢٠١</sup> <sub>١٨٨</sub> <sup>٢٠٢</sup> <sub>١٨٩</sub> <sup>٢٠٣</sup> <sub>١٩٠</sub> <sup>٢٠٤</sup> <sub>١٩١</sub> <sup>٢٠٥</sup> <sub>١٩٢</sub> <sup>٢٠٦</sup> <sub>١٩٣</sub> <sup>٢٠٧</sup> <sub>١٩٤</sub> <sup>٢٠٨</sup> <sub>١٩٥</sub> <sup>٢٠٩</sup> <sub>١٩٦</sub> <sup>٢١٠</sup> <sub>١٩٧</sub> <sup>٢١١</sup> <sub>١٩٨</sub> <sup>٢١٢</sup> <sub>١٩٩</sub> <sup>٢١٣</sup> <sub>٢٠٠</sub> <sup>٢١٤</sup> <sub>٢٠١</sub> <sup>٢١٥</sup> <sub>٢٠٢</sub> <sup>٢١٦</sup> <sub>٢٠٣</sub> <sup>٢١٧</sup> <sub>٢٠٤</sub> <sup>٢١٨</sup> <sub>٢٠٥</sub> <sup>٢١٩</sup> <sub>٢٠٦</sub> <sup>٢٢٠</sup> <sub>٢٠٧</sub> <sup>٢٢١</sup> <sub>٢٠٨</sub> <sup>٢٢٢</sup> <sub>٢٠٩</sub> <sup>٢٢٣</sup> <sub>٢١٠</sub> <sup>٢٢٤</sup> <sub>٢١١</sub> <sup>٢٢٥</sup> <sub>٢١٢</sub> <sup>٢٢٦</sup> <sub>٢١٣</sub> <sup>٢٢٧</sup> <sub>٢١٤</sub> <sup>٢٢٨</sup> <sub>٢١٥</sub> <sup>٢٢٩</sup> <sub>٢١٦</sub> <sup>٢٣٠</sup> <sub>٢١٧</sub> <sup>٢٣١</sup> <sub>٢١٨</sub> <sup>٢٣٢</sup> <sub>٢١٩</sub> <sup>٢٣٣</sup> <sub>٢٢٠</sub> <sup>٢٣٤</sup> <sub>٢٢١</sub> <sup>٢٣٥</sup> <sub>٢٢٢</sub> <sup>٢٣٦</sup> <sub>٢٢٣</sub> <sup>٢٣٧</sup> <sub>٢٢٤</sub> <sup>٢٣٨</sup> <sub>٢٢٥</sub> <sup>٢٣٩</sup> <sub>٢٢٦</sub> <sup>٢٤٠</sup> <sub>٢٢٧</sub> <sup>٢٤١</sup> <sub>٢٢٨</sub> <sup>٢٤٢</sup> <sub>٢٢٩</sub> <sup>٢٤٣</sup> <sub>٢٣٠</sub> <sup>٢٤٤</sup> <sub>٢٣١</sub> <sup>٢٤٥</sup> <sub>٢٣٢</sub> <sup>٢٤٦</sup> <sub>٢٣٣</sub> <sup>٢٤٧</sup> <sub>٢٣٤</sub> <sup>٢٤٨</sup> <sub>٢٣٥</sub> <sup>٢٤٩</sup> <sub>٢٣٦</sub> <sup>٢٥٠</sup> <sub>٢٣٧</sub> <sup>٢٥١</sup> <sub>٢٣٨</sub> <sup>٢٥٢</sup> <sub>٢٣٩</sub> <sup>٢٥٣</sup> <sub>٢٤٠</sub> <sup>٢٥٤</sup> <sub>٢٤١</sub> <sup>٢٥٥</sup> <sub>٢٤٢</sub> <sup>٢٥٦</sup> <sub>٢٤٣</sub> <sup>٢٥٧</sup> <sub>٢٤٤</sub> <sup>٢٥٨</sup> <sub>٢٤٥</sub> <sup>٢٥٩</sup> <sub>٢٤٦</sub> <sup>٢٦٠</sup> <sub>٢٤٧</sub> <sup>٢٦١</sup> <sub>٢٤٨</sub> <sup>٢٦٢</sup> <sub>٢٤٩</sub> <sup>٢٦٣</sup> <sub>٢٥٠</sub> <sup>٢٦٤</sup> <sub>٢٥١</sub> <sup>٢٦٥</sup> <sub>٢٥٢</sub> <sup>٢٦٦</sup> <sub>٢٥٣</sub> <sup>٢٦٧</sup> <sub>٢٥٤</sub> <sup>٢٦٨</sup> <sub>٢٥٥</sub> <sup>٢٦٩</sup> <sub>٢٥٦</sub> <sup>٢٧٠</sup> <sub>٢٥٧</sub> <sup>٢٧١</sup> <sub>٢٥٨</sub> <sup>٢٧٢</sup> <sub>٢٥٩</sub> <sup>٢٧٣</sup> <sub>٢٦٠</sub> <sup>٢٧٤</sup> <sub>٢٦١</sub> <sup>٢٧٥</sup> <sub>٢٦٢</sub> <sup>٢٧٦</sup> <sub>٢٦٣</sub> <sup>٢٧٧</sup> <sub>٢٦٤</sub> <sup>٢٧٨</sup> <sub>٢٦٥</sub> <sup>٢٧٩</sup> <sub>٢٦٦</sub> <sup>٢٨٠</sup> <sub>٢٦٧</sub> <sup>٢٨١</sup> <sub>٢٦٨</sub> <sup>٢٨٢</sup> <sub>٢٦٩</sub> <sup>٢٨٣</sup> <sub>٢٧٠</sub> <sup>٢٨٤</sup> <sub>٢٧١</sub> <sup>٢٨٥</sup> <sub>٢٧٢</sub> <sup>٢٨٦</sup> <sub>٢٧٣</sub> <sup>٢٨٧</sup> <sub>٢٧٤</sub> <sup>٢٨٨</sup> <sub>٢٧٥</sub> <sup>٢٨٩</sup> <sub>٢٧٦</sub> <sup>٢٩٠</sup> <sub>٢٧٧</sub> <sup>٢٩١</sup> <sub>٢٧٨</sub> <sup>٢٩٢</sup> <sub>٢٧٩</sub> <sup>٢٩٣</sup> <sub>٢٨٠</sub> <sup>٢٩٤</sup> <sub>٢٨١</sub> <sup>٢٩٥</sup> <sub>٢٨٢</sub> <sup>٢٩٦</sup> <sub>٢٨٣</sub> <sup>٢٩٧</sup> <sub>٢٨٤</sub> <sup>٢٩٨</sup> <sub>٢٨٥</sub> <sup>٢٩٩</sup> <sub>٢٨٦</sub> <sup>٣٠٠</sup> <sub>٢٨٧</sub> <sup>٣٠١</sup> <sub>٢٨٨</sub> <sup>٣٠٢</sup> <sub>٢٨٩</sub> <sup>٣٠٣</sup> <sub>٢٩٠</sub> <sup>٣٠٤</sup> <sub>٢٩١</sub> <sup>٣٠٥</sup> <sub>٢٩٢</sub> <sup>٣٠٦</sup> <sub>٢٩٣</sub> <sup>٣٠٧</sup> <sub>٢٩٤</sub> <sup>٣٠٨</sup> <sub>٢٩٥</sub> <sup>٣٠٩</sup> <sub>٢٩٦</sub> <sup>٣١٠</sup> <sub>٢٩٧</sub> <sup>٣١١</sup> <sub>٢٩٨</sub> <sup>٣١٢</sup> <sub>٢٩٩</sub> <sup>٣١٣</sup> <sub>٣٠٠</sub> <sup>٣١٤</sup> <sub>٣٠١</sub> <sup>٣١٥</sup> <sub>٣٠٢</sub> <sup>٣١٦</sup> <sub>٣٠٣</sub> <sup>٣١٧</sup> <sub>٣٠٤</sub> <sup>٣١٨</sup> <sub>٣٠٥</sub> <sup>٣١٩</sup> <sub>٣٠٦</sub> <sup>٣٢٠</sup> <sub>٣٠٧</sub> <sup>٣٢١</sup> <sub>٣٠٨</sub> <sup>٣٢٢</sup> <sub>٣٠٩</sub> <sup>٣٢٣</sup> <sub>٣١٠</sub> <sup>٣٢٤</sup> <sub>٣١١</sub> <sup>٣٢٥</sup> <sub>٣١٢</sub> <sup>٣٢٦</sup> <sub>٣١٣</sub> <sup>٣٢٧</sup> <sub>٣١٤</sub> <sup>٣٢٨</sup> <sub>٣١٥</sub> <sup>٣٢٩</sup> <sub>٣١٦</sub> <sup>٣٣٠</sup> <sub>٣١٧</sub> <sup>٣٣١</sup> <sub>٣١٨</sub> <sup>٣٣٢</sup> <sub>٣١٩</sub> <sup>٣٣٣</sup> <sub>٣٢٠</sub> <sup>٣٣٤</sup> <sub>٣٢١</sub> <sup>٣٣٥</sup> <sub>٣٢٢</sub> <sup>٣٣٦</sup> <sub>٣٢٣</sub> <sup>٣٣٧</sup> <sub>٣٢٤</sub> <sup>٣٣٨</sup> <sub>٣٢٥</sub> <sup>٣٣٩</sup> <sub>٣٢٦</sub> <sup>٣٤٠</sup> <sub>٣٢٧</sub> <sup>٣٤١</sup> <sub>٣٢٨</sub> <sup>٣٤٢</sup> <sub>٣٢٩</sub> <sup>٣٤٣</sup> <sub>٣٣٠</sub> <sup>٣٤٤</sup> <sub>٣٣١</sub> <sup>٣٤٥</sup> <sub>٣٣٢</sub> <sup>٣٤٦</sup> <sub>٣٣٣</sub> <sup>٣٤٧</sup> <sub>٣٣٤</sub> <sup>٣٤٨</sup> <sub>٣٣٥</sub> <sup>٣٤٩</sup> <sub>٣٣٦</sub> <sup>٣٥٠</sup> <sub>٣٣٧</sub> <sup>٣٥١</sup> <sub>٣٣٨</sub> <sup>٣٥٢</sup> <sub>٣٣٩</sub> <sup>٣٥٣</sup> <sub>٣٤٠</sub> <sup>٣٥٤</sup> <sub>٣٤١</sub> <sup>٣٥٥</sup> <sub>٣٤٢</sub> <sup>٣٥٦</sup> <sub>٣٤٣</sub> <sup>٣٥٧</sup> <sub>٣٤٤</sub> <sup>٣٥٨</sup> <sub>٣٤٥</sub> <sup>٣٥٩</sup> <sub>٣٤٦</sub> <sup>٣٦٠</sup> <sub>٣٤٧</sub> <sup>٣٦١</sup> <sub>٣٤٨</sub> <sup>٣٦٢</sup> <sub>٣٤٩</sub> <sup>٣٦٣</sup> <sub>٣٥٠</sub> <sup>٣٦٤</sup> <sub>٣٥١</sub> <sup>٣٦٥</sup> <sub>٣٥٢</sub> <sup>٣٦٦</sup> <sub>٣٥٣</sub> <sup>٣٦٧</sup> <sub>٣٥٤</sub> <sup>٣٦٨</sup> <sub>٣٥٥</sub> <sup>٣٦٩</sup> <sub>٣٥٦</sub> <sup>٣٧٠</sup> <sub>٣٥٧</sub> <sup>٣٧١</sup> <sub>٣٥٨</sub> <sup>٣٧٢</sup> <sub>٣٥٩</sub> <sup>٣٧٣</sup> <sub>٣٦٠</sub> <sup>٣٧٤</sup> <sub>٣٦١</sub> <sup>٣٧٥</sup> <sub>٣٦٢</sub> <sup>٣٧٦</sup> <sub>٣٦٣</sub> <sup>٣٧٧</sup> <sub>٣٦٤</sub> <sup>٣٧٨</sup> <sub>٣٦٥</sub> <sup>٣٧٩</sup> <sub>٣٦٦</sub> <sup>٣٨٠</sup> <sub>٣٦٧</sub> <sup>٣٨١</sup> <sub>٣٦٨</sub> <sup>٣٨٢</sup> <sub>٣٦٩</sub> <sup>٣٨٣</sup> <sub>٣٧٠</sub> <sup>٣٨٤</sup> <sub>٣٧١</sub> <sup>٣٨٥</sup> <sub>٣٧٢</sub> <sup>٣٨٦</sup> <sub>٣٧٣</sub> <sup>٣٨٧</sup> <sub>٣٧٤</sub> <sup>٣٨٨</sup> <sub>٣٧٥</sub> <sup>٣٨٩</sup> <sub>٣٧٦</sub> <sup>٣٩٠</sup> <sub>٣٧٧</sub> <sup>٣٩١</sup> <sub>٣٧٨</sub> <sup>٣٩٢</sup> <sub>٣٧٩</sub> <sup>٣٩٣</sup> <sub>٣٨٠</sub> <sup>٣٩٤</sup> <sub>٣٨١</sub> <sup>٣٩٥</sup> <sub>٣٨٢</sub> <sup>٣٩٦</sup> <sub>٣٨٣</sub> <sup>٣٩٧</sup> <sub>٣٨٤</sub> <sup>٣٩٨</sup> <sub>٣٨٥</sub> <sup>٣٩٩</sup> <sub>٣٨٦</sub> <sup>٤٠٠</sup> <sub>٣٨٧</sub> <sup>٤٠١</sup> <sub>٣٨٨</sub> <sup>٤٠٢</sup> <sub>٣٨٩</sub> <sup>٤٠٣</sup> <sub>٣٩٠</sub> <sup>٤٠٤</sup> <sub>٣٩١</sub> <sup>٤٠٥</sup> <sub>٣٩٢</sub> <sup>٤٠٦</sup> <sub>٣٩٣</sub> <sup>٤٠٧</sup> <sub>٣٩٤</sub> <sup>٤٠٨</sup> <sub>٣٩٥</sub> <sup>٤٠٩</sup> <sub>٣٩٦</sub> <sup>٤١٠</sup> <sub>٣٩٧</sub> <sup>٤١١</sup> <sub>٣٩٨</sub> <sup>٤١٢</sup> <sub>٣٩٩</sub> <sup>٤١٣</sup> <sub>٤٠٠</sub> <sup>٤١٤</sup> <sub>٤٠١</sub> <sup>٤١٥</sup> <sub>٤٠٢</sub> <sup>٤١٦</sup> <sub>٤٠٣</sub> <sup>٤١٧</sup> <sub>٤٠٤</sub> <sup>٤١٨</sup> <sub>٤٠٥</sub> <sup>٤١٩</sup> <sub>٤٠٦</sub> <sup>٤٢٠</sup> <sub>٤٠٧</sub> <sup>٤٢١</sup> <sub>٤٠٨</sub> <sup>٤٢٢</sup> <sub>٤٠٩</sub> <sup>٤٢٣</sup> <sub>٤١٠</sub> <sup>٤٢٤</sup> <sub>٤١١</sub> <sup>٤٢٥</sup> <sub>٤١٢</sub> <sup>٤٢٦</sup> <sub>٤١٣</sub> <sup>٤٢٧</sup> <sub>٤١٤</sub> <sup>٤٢٨</sup> <sub>٤١٥</sub> <sup>٤٢٩</sup> <sub>٤١٦</sub> <sup>٤٣٠</sup> <sub>٤١٧</sub> <sup>٤٣١</sup> <sub>٤١٨</sub> <sup>٤٣٢</sup> <sub>٤١٩</sub> <sup>٤٣٣</sup> <sub>٤٢٠</sub> <sup>٤٣٤</sup> <sub>٤٢١</sub> <sup>٤٣٥</sup> <sub>٤٢٢</sub> <sup>٤٣٦</sup> <sub>٤٢٣</sub> <sup>٤٣٧</sup> <sub>٤٢٤</sub> <sup>٤٣٨</sup> <sub>٤٢٥</sub> <sup>٤٣٩</sup> <sub>٤٢٦</sub> <sup>٤٤٠</sup> <sub>٤٢٧</sub> <sup>٤٤١</sup> <sub>٤٢٨</sub> <sup>٤٤٢</sup> <sub>٤٢٩</sub> <sup>٤٤٣</sup> <sub>٤٣٠</sub> <sup>٤٤٤</sup> <sub>٤٣١</sub> <sup>٤٤٥</sup> <sub>٤٣٢</sub> <sup>٤٤٦</sup> <sub>٤٣٣</sub> <sup>٤٤٧</sup> <sub>٤٣٤</sub> <sup>٤٤٨</sup> <sub>٤٣٥</sub> <sup>٤٤٩</sup> <sub>٤٣٦</sub> <sup>٤٥٠</sup> <sub>٤٣٧</sub> <sup>٤٥١</sup> <sub>٤٣٨</sub> <sup>٤٥٢</sup> <sub>٤٣٩</sub> <sup>٤٥٣</sup> <sub>٤٤٠</sub> <sup>٤٥٤</sup> <sub>٤٤١</sub> <sup>٤٥٥</sup> <sub>٤٤٢</sub> <sup>٤٥٦</sup> <sub>٤٤٣</sub> <sup>٤٥٧</sup> <sub>٤٤٤</sub> <sup>٤٥٨</sup> <sub>٤٤٥</sub> <sup>٤٥٩</sup> <sub>٤٤٦</sub> <sup>٤٦٠</sup> <sub>٤٤٧</sub> <sup>٤٦١</sup> <sub>٤٤٨</sub> <sup>٤٦٢</sup> <sub>٤٤٩</sub> <sup>٤٦٣</sup> <sub>٤٥٠</sub> <sup>٤٦٤</sup> <sub>٤٥١</sub> <sup>٤٦٥</sup> <sub>٤٥٢</sub> <sup>٤٦٦</sup> <sub>٤٥٣</sub> <sup>٤٦٧</sup> <sub>٤٥٤</sub> <sup>٤٦٨</sup> <sub>٤٥٥</sub> <sup>٤٦٩</sup> <sub>٤٥٦</sub> <sup>٤٧٠</sup> <sub>٤٥٧</sub> <sup>٤٧١</sup> <sub>٤٥٨</sub> <sup>٤٧٢</sup> <sub>٤٥٩</sub> <sup>٤٧٣</sup> <sub>٤٦٠</sub> <sup>٤٧٤</sup> <sub>٤٦١</sub> <sup>٤٧٥</sup> <sub>٤٦٢</sub> <sup>٤٧٦</sup> <sub>٤٦٣</sub> <sup>٤٧٧</sup> <sub>٤٦٤</sub> <sup>٤٧٨</sup> <sub>٤٦٥</sub> <sup>٤٧٩</sup> <sub>٤٦٦</sub> <sup>٤٨٠</sup> <sub>٤٦٧</sub> <sup>٤٨١</sup> <sub>٤٦٨</sub> <sup>٤٨٢</sup> <sub>٤٦٩</sub> <sup>٤٨٣</sup> <sub>٤٧٠</sub> <sup>٤٨٤</sup> <sub>٤٧١</sub> <sup>٤٨٥</sup> <sub>٤٧٢</sub> <sup>٤٨٦</sup> <sub>٤٧٣</sub> <sup>٤٨٧</sup> <sub>٤٧٤</sub> <sup>٤٨٨</sup> <sub>٤٧٥</sub> <sup>٤٨٩</sup> <sub>٤٧٦</sub> <sup>٤٩٠</sup> <sub>٤٧٧</sub> <sup>٤٩١</sup> <sub>٤٧٨</sub> <sup>٤٩٢</sup> <sub>٤٧٩</sub> <sup>٤٩٣</sup> <sub>٤٨٠</sub> <sup>٤٩٤</sup> <sub>٤٨١</sub> <sup>٤٩٥</sup> <sub>٤٨٢</sub> <sup>٤٩٦</sup> <sub>٤٨٣</sub> <sup>٤٩٧</sup> <sub>٤٨٤</sub> <sup>٤٩٨</sup> <sub>٤٨٥</sub> <sup>٤٩٩</sup> <sub>٤٨٦</sub> <sup>٥٠٠</sup> <sub>٤٨٧</sub> <sup>٥٠١</sup> <sub>٤٨٨</sub> <sup>٥٠٢</sup> <sub>٤٨٩</sub> <sup>٥٠٣</sup> <sub>٤٩٠</sub> <sup>٥٠٤</sup> <sub>٤٩١</sub> <sup>٥٠٥</sup> <sub>٤٩٢</sub> <sup>٥٠٦</sup> <sub>٤٩٣</sub> <sup>٥٠٧</sup> <sub>٤٩٤</sub> <sup>٥٠٨</sup> <sub>٤٩٥</sub> <sup>٥٠٩</sup> <sub>٤٩٦</sub> <sup>٥١٠</sup> <sub>٤</sub>









من يدلى بوارث<sup>١</sup> او كان كلهم يدلون بوارث<sup>٢</sup> واتفقت صفة من يدلون بهم  
واختلفت قرابتهم فالقسمة حينئذ على ابدانهم وان اختلفت صفة من  
يدلون بهم يقسم المال على اول بطن اختلفت كما في الصنف الاول وان  
اختلفت قرابتهم فالثلثان لقراية الاب وهو نصيب الاب والثلث لقراية  
الامر وهو نصيب الامر ثم ما اصاب لكل فريق يقسم بينهم كما لو اختلفت قرابتهم

### فصل في الصنف الثالث

الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني اولهم بالميراث اقربهم الى الميت  
وان استووا في القرب فولد العصبة اولى من ولد ذوى الارحام كبنت ابن  
الاخ وابن بنت الاخت كلاهما لاب وامر اولاب او احدهما لاب وامر والاخر  
لاب المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصبة ولو كانت لامر المال بينهما  
الذي هو ابن الاخ ١٢

[illegible]

عم في الزكوة والا نؤثته كما في المثال الذي ذكرنا والادراك لكل بوارث ١٣











لاب مع كونها ولد ذى رحم هي اولى بقوة القرابة من الخالة لامر مع كونها ولد  
 الوارثة لان الترجيم له نى فيه وهو قوة القرابة اولى من الترجيم لمعنى في  
 غيره وهو الادلاء بالوارث وقال بعضهم المال كله لبنت العم لاب لانها ولد  
 العصبية وان استوا في القرب ولكن اختلف فيز قرابة هم فلا اعتبار بقوة  
 القرابة ولا لولد العصبية في ظاهر الرواية قياساً على عمة لاب وامر مع كونها  
 ذات القرابتين وولد الوارث من المجتهدين هي ليست باولى من الخالة لاب او  
 لامر لكن الثلثين لمن يدي بقرابة الاب فيعتبر فيهم قوة القرابة ثم ولد  
 العصبية والثلث لمن يدي بقرابة الامر وتعتبر فيهم قوة القرابة ثم عند ابى  
 يوسف رحمه الله تعالى ما اصاب كل فريق يقسم على ابدان فروعه مع اعتبار  
 عدد الجهات في الفروع وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على اول بطن

ذلك لان العم لاب وامر اولاب من العصبية بخلاف العمة فانما من ذوى الارحام كالعم لام وفي جانب ولده العصبية قوة ودعاهان باعتبار  
 المولى به وهو العصبية وعند اتحاد جنته القرابة في صورة تساوى الدرجه تعتبر هذه القوة وان لم تعتبر عند اختلاف جنته ١٣ قوله ولد الوارثة وهي  
 ام الام فانها وارثة بخلاف اب الام وانما كانت الحاله الاولى اولى من الثانية لان الترجيم اى ترجيح شئ على آخر بمعنى حاصل فيه ١٣ قوله  
 قوة القرابة الماصلة في الحاله الاولى لاننا شأنا الى الميت من جهة الاب ١٣ قوله الاطلاع بالوارث الماصل في غير المولى الى الماصل في غير المولى الى  
 ان فيه التقي من جهة الام فان الوارثة ليست حاصلة في هذه الحاله بل في تلك التى هى ام الميت ١٣ قوله لو بنت العم لاب لانها الخالة  
 ابن العمة فان ولد ذى الرحم ومن ههنا علم ان ذلك الاجماع المذكور هناك مقيد بما قيدناه به ثم لان بنت العم لاب وابن العمة لاب وامر متساويان  
 في القرب وميز قرابتها مع كونها من قبل الاب ومع ذلك ليس من له قوة القرابة اعلى من ابن العمة اولى بالاجماع لما قلناه في البعض من المشايخ الذى  
 رجع قولهم ظاهر الرواية بان يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع الاصل المخرج على فرع الاصل الرابع المأثرى انما اذا ترك عمة لاب وامر وعمل الاب كان  
 المال كله للعم دون العمة فعلى هذا ينبغي ان ترجح بنت العم على ابن العمة ١٣ قوله فلا اعتبار بالخالة ولا يكون ولد العمة لاب وامر اولى من ولد  
 الخال والخالة لاب اولام لعدم الاعتبار بقوة القرابة وكذا لا يكون بنت العم لاب وامر اولى من بنت الخال واولى له لاب اولام لعدم الاعتبار  
 لقولهم من العصبية ١٣ قوله من المجتهدين اى من جنتى الاب والام فان اباها جديهم وعصبية واسما جده صبيحة ذلك فرض ١٣ قوله قسم  
 اى فيما بين المدينين بقرابة الاب مع تساوى في الدرجه ١٣ قوله قوة القرابة ثم ولد العصبية وذلك لانهم لما اخذوا المعصم ماله بالقياس  
 الى ذلك المصيب متعديين في الميز وهو الاب كان الميت لم يترك من المال الا مقدار المعصم فبقيهم اطلاقاً قوة القرابة وثانها ولد العصبية كما اذا  
 كان الميز متعدياً الى الاصل ١٣ قوله وتعتبر فيهم قوة القرابة على قياس ما ذكره من يدل بالاب وانما لم يذكر ههنا التولد من العصبية لانه لا يتصور  
 في قرابة الام بكذا ذكر صاحب البداية في فرائض العشائرية وقال شمس الائمة السرخسي ولا يتغير هذا الاستحقاق بكثرة العدوى احد اثنين وقلته  
 في الجانب الآخر وهو سؤال ابى يوسف على محمد في اولاد البنات فان هناك لو كان المولى به هو المعصم اختلف القسم بكثرة العدوى وقلته كما في  
 هذا الموضع الا ان لمحمد فرقا بينهما من حيث ان به اكد يتعد الفروع بتعدد المولى به حكماً وههنا لا يتعد ولا انما تعدد الشئ حكماً اذا كان يتصور حقيقة  
 والتعدد في الاولاد من البنين والبنات يتحقق فيثبت التقدير حكماً بتعدد الفروع فالأب والام فلا يتصور التعدد حقيقة فذلك لا يثبت  
 حكماً في القرابات المشبهة منها اى من الاب والام ١٣ قوله يقسم الإقال المحقق ابن امير الاشواه وفي قول المعصم يقسم المال على اول  
 بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصل انظر لم يتعزم السبيل وهو ان الجهات انما اعتبر في الفروع لاني لا اصول فأنما اعتبر  
 في فرع العم وادى العيتين لانها باخذان لعيب العم ولعيب احدى العيتين كونها فرعين لكل منها ولا يقر وجه اعتبار الجهات في الاصول فانهم



ثم ينتقل هذا الحكم الى جهة عمومة ابويه وخولتهما ثم الى اولادهم ثم الى جهة عمومة ابوي وخولتهما ثم الى اولادهم كما في العصابات

### فصل في الخنثى

للخنثى المشكل اقل النصيبين اعني اسوأ الحالين عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى واصحابه وهو قول عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعليه الفتوى كما اذا ترك ابنا وبنتا وخنثى للخنثى نصيب بنت لانه متيقن عند الشعبي

سنة وعشرين كذا قال السيد ١٢. **قوله** ثم ينتقل كما بين المنصف حكم الامام والمات والاخوان والبنات واولادهم من جهة الميت اراد ان يبين حكم هؤلاء من جهة اب الميت وامر فقال ثم ينتقل الى ١٣. **قوله** هذا الحكم اي الذي ذكرناه مطلقا في عمومة الميت وخولته وفي اولادهم ١٤. **قوله** الى جهة الاب يعني اذا لم توجد عمومة الميت وخولته واولادهم انتقل حكم المذكور الى عم اب الميت لام وعمة وخاله وعات والى عم ام الميت وعمتها وخالها وعات اخا فان افرد واحد منهم اخذ المال كله لعدم الزام وان اجتمعوا واتحد حينئذ قرابتهم فلا قوى منهم ابوي ذكر كما ان الاقوى او اقربى وان استوت قرابتهم فلا ذكر لشل حظ الاثني عشر وان اختلف حينئذ قرابتهم فلقرابة الاب الاثنان ولقرابة الام الثلث الى اخر ما مر بنا فان لم يوجد هؤلاء كان حكم اولادهم حكم اولاد الصنف الرابع فان لم توجد اولادهم ايضا انتقل الحكم الى عمومة ابوي ابوي الميت وخولتهم ثم الى اولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى واشارة بقوله كما في العصابات الى ان توريف ذوى الازعام باعتبار معنى العصبية كما سلف فيعتبر بحقيقة العصبية ولما عرفت في حقيقة العصبية الحكم في اعم الميت فنقل ذلك الحكم الى اعم امه ثم الى اعم جده فكذا الحال في معنى العصبية ١٥. **قوله** الخنثى لغة ضلع من الخنث وهو اعمين وانكسر واسمها ضلع من لسانك ان وهو المشكل وتوحيها فمن ليس له شئ منها واختلف النقل من محمد فتيل في حكم الخنثى وقيل هو الخنثى المشكل سواء كان في الرجى النجوم ١٦. **قوله** سواء كان بين سوا كان من جهة النكاح كما اذا ترك ابنا وخنثى فان جنيته يأخذ نصيب الخنثى كونه ناقصا من نصيب المذكور كما اذا ترك زوجا واما اذا شالام وخنثى لاب فانه جنيته يأخذ نصيب الذكر كونه ناقصا من نصيب الخنثى او من جهة الحرمان كما اذا ترك زوجا وخنثى لاه فانه اذا جعل الخنثى كان له سهم من سبعة وان جعل ذكر لم يكن له شئ ولا في ان على تقدير حرمانه من الميراث لا يكون له تكيل ولا قتل فلا وجه لان يقال له اقل النصيبين ثم ينسب الاقل المذكور باسوأ الحالين ١٧. **قوله** عند ابى حنيفة ومحمد بن علي ما ذكر في مختلف الرواية للفقهاء ابى الليث وشرح الطحاوي ولا يسيما في وفي شرح السكا في لشرعي والذخيرة والمطالع وبنا لطف ما في مختصر القردوري وشرح القطع والبرهان فان المذكور في هذه الكتب اثنان ان محمد بن ابي يوسف اما ابو يوسف فعد كان في قوله الاخير مخالفا للابن العباسي بالاخير من القولين لان الاخير مرجوح البرهان ووجه لان يقال واصحابه تبعيا ١٨. **قوله** نصيب بنت لاما ذكر في البداية انه انثى عند ابى حنيفة في الميراث الا ان يثبت غير ذلك ذكر اذا كان نصيبا اقل من نصيب الانثى بل لانه متيقن اي معلوم ثبوت على تقدير ذكره واكثره والراية عليه مشكوك فلا يستحق بمجرده النكاح اقول موجب هذا التعليل ان يعطى في الصورة المذكورة للابن غصا المال والبنات عسرا لانه انيقن على تقدير توري ذكره الخنثى واكثره والراية على ذلك وهو ما بين النصف والثلثين في حق الابن وما بين الثلث والربع في حق البنت مشكوك فلا يستحقا بمجرده النكاح ويروى ان ابى وهو النكاح عليهم بقدر حصصهم ١٩. **قوله** وعند الشعبي والا وراعي والثوري وابن ابي ليلى ونعيم بن حماد ويحيى بن

في هذه القصة ثلثا الاثني عشر لانه نصيب بنت العمة ثلث الاثني عشر فانما هو حاصل ضرب الاثني عشر في الثلث اثنا عشر ثلثا با اعني ثمانية بنتي ابن العمة وثلثا وهو اربعة لاني العمة على مذهب محمد فيحصل لكل واحدة من البنات اربعة من جهة العمة ..... وستة من جهة العم وحصل لاني بنت العمة الاخرى اربعة بقدر سهم محمد **قوله** ومنزب نصيب ابى بنت العمة وهو واحد والرافع ١٢





فضر وب في الاربعة ومن كان له شئ من الاربعة فضر وب في الخمسة فصارت  
للخنثى من الضربين ثلثة عشر سماً وللابن ثمانية عشر سماً وللبنت تسعة اسماً <sup>اي فشيء من ضر وب</sup>

## فصل في الحمل

اكثر مدّة الحمل سنتان عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى وعند ليث بن سعد  
ثلث سنين وعند الشافعي رحمه الله تعالى اربعة سنين وعند الزهري سبعة  
سنين واقلها ستة اشهر ويوقف للحمل عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى نصيب  
اربعة بنين او اربع بنات ايتها اكثر ويعطى لبقية الورثة اقل الانصاء وعند  
مجتهد رحمه الله تعالى يوقف نصيب ثلثة بنين او ثلث بنات ايتها اكثر رواه

ورويته سماً فغير المجموع سبعة بطريق العول وخمس من اثني عشر على ما ذكره حمزة لانه لو كان ذكر اركان له نصف المال ولو كان انثى كان له ثلثه فيكون له  
نصف النصف ونصف الثلث والباقي لابن واقله اثني عشر فنصف نصف ثلثه اثنا عشر فضر وب في ان الاول اكثر من اثني عشر  
فنصيب النثى على ما ذكره ابو يوسف اكثر من نصيبه على ما ذكره حمزة ثم ان ضرب احد المستثنين في الاخرى وضرب ما كان نقص من احدهما في جميع الاخرى  
انما يكونان على قدرهما المبانيه بين المستثنين لما اذا توافقا فيضرب وفق احدتهما في الاخرى فيضربا في النصف في انهما في عدو الحائنين ثم يضرب ما كان على شخص  
من احدهما في وفي الاخرى ولا يخاف في ذلك بعد ما شك باسحق من القواعد وقد اشار اليه المصنف في الفصل الا في على ما استفت عليه ان شاء الله  
تعالى قال الشيخ ابو نصر البغدادي الشيرازي لا قطع في شرح مختصر القدودي وقال الشافعي اجعل الخنثى امرأه الحائنين واوقف الزيادة على نصيبه  
ان ان يتبين امره او يصح هو والورثة فقال في هذه المسئلة لخنثى الثلث وللابن النصف ولوقف الميراث وقران يجوز ان يكون ذكراً ويجوز ان يكون انثى  
فلا يجوز ان يدعى الى شركائه بالثك فيقول له فاذنك لا يجوز ان ينقص نصيب شركائه بالثك كذا في شرح احمد بن سليمان المشهور بكما  
بأشاً ١٣ **له** قوله فصل في الحمل لما فرغ المصنف من عن كيفية قسمه الموارث بين الورثة اذا لم يكن معهم حمل شرع في بيان كيفية قسمته  
الميراث اذا كان معهم حمل ١٣ **له** قوله سنان عند ابى حنيفة رده واصحابه لما روي عن عائشة ردها قالت لا يبقى الولد في بطن امه اكثر من  
سنتين ولو بقله مغزول اي مقدار دورا وانما قاله سناً لانه ليس مما يدرك بالاراء ١٣ **له** قوله اربع سنين لما روي ان العنك  
ولد باربع سنين وقد ثبت ثنياء وهو يهلك فسمي حقاً كما وان عبد العزيز الماجشوي ولد ايضا باربع سنين وهي عادة معروفة في نساء  
ماجشون امين تمدن كذلك فان قلت روي ان رجلاً غاب عن امرأته سنين ثم قدم وهي حامل فتم عزمه بان يرهبها فقال له معاذة ان كان  
لك سبيل عليها فلا يسبيل لك على ما في بطنها فتركها حتى ولدت ولداً قد ثبت ثنياء به ويشبه اباه فقال الربيع بن ابي ورت العجبة فاثبت عروضي  
انتهى تعالى عن نسبته منه مع انه ولد له اكثر من سنين وقال لولا معاذة لهلك عركت قوله غاب عن امرأة سنين تقرى والمراد ان غاب عنها قريباً  
من سنين كما في قوله عليه الصلوة والسلام اذا قدرت قدراً لنفسه فقد تمت صلواتك اي قربت الى التمام على ان عمره انما اثبت النسب  
بالافراش القائم بينهما في الحال او باقرار الزوج وبه نقول والجواب ان العنك وعبد العزيز ما كانا يعرفان ذلك من انفسهما ولا عرفه بهما  
اذا اطلقا لاعدل ما في الرحم سوى الله تعالى واستداهم الرحم يحتمل ان يكون لمريض كان قبل الحمل ١٣ **له** قوله ستة اشهر بناءً على اتفاق  
لقول تعالى وحمل وفضل ثلثون شهراً قوله تعالى وفضل له ما بين روي ان رجلاً تزوج امرأة فولدت لسته اشهر فم عثمان بن بان يرهبها فقال  
ابن عباس لما انما لو حاصركم بكتب الله لنصتكم اذ قال الله تعالى وحمل وفضل ثلثون شهراً وقال وفضل له ما بين روي ان رجلاً تزوج امرأة فولدت لسته اشهر فم عثمان بن بان يرهبها فقال  
لم يبق للحمل الا ستة اشهر فذكر عثمان الحمد عنها واثبت النسب من الزوج وروي مغل عن علي بن رضى في حديث ابن مسعود ان الولد بعد ما مضى  
عليه اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعد ما مضى يتم خلقته في شهرين وحينئذ يتحقق انفصال المستوي الخلق بسته اشهر وذكر شمس الثامنة السرخسي في  
كتاب السطوح ١٣ **له** قوله ويوقف للحمل عند ابى حنيفة رده وعنه ابن المبارك وبه اخذ ذلك لاحتياطه قال شريك النخعي رايته بالكونه  
لابى السجيل اربعة بنين في بطن واحد ولم تنقل في المتقنين ان امرأة ولدت اكثر من ذلك فاكفينا به ١٣ **له** قوله رواه الاجل وليست

ليث بن سعد وفي رواية اخرى نصيب ابنين وهو قول الحسن في الروايتين  
 عن ابني يوسف رحمه الله تعالى رواه عنه هشام وروى الخفاف عن ابني يوسف رحمه  
 الله تعالى انه يؤقف نصيب ابن واحد وابنت واحدة وعليه الفتوى ويؤخذ  
 الكفيل على قوله فان كان الحمل من الميت وجاءت بالولد لتمام اكثر مدة  
 الحمل او اقل منها ولم تكن اقربت بانقضاء العدة يرث ويورث عنه وان جاءت  
 بالولد لاكثر من اكثر مدة الحمل لا يرث وان كان من غيره وجاءت بالولد لاستة  
 اشهر او اقل منها يرث وان جاءت به لاكثر من اقل مدة الحمل لا يرث فان خرج  
 اقل الولد ثم مات لا يرث وان خرج اكثر ثم مات يرث فان خرج الولد مستقيماً  
 فالمعتبر صدره يعني اذا خرج الصدر كله يرث وان خرج منكوساً فالمعتبر رأسه

هذه الرواية موجودة في شروع الاصل ولا في امته الروايات ١٢ **١** قول نصيب الزاوي ويؤقف نصيب ابنتين والزوج والزوج لان ولادة  
 اربعين في بطن واحد في غاية الندرة فلا يفتى الحكم عليه بل لا يعتد به في الميراث وفي ولادة اثنتين ١٣ **٢** قول يؤقف نصيب الإزدك لان لتمام  
 العتاق ان لا تكون المرأة في بطن واحد ولا ولداً واحداً فيبقي عليه الحكم ما لم يعلم خلافه وذكر في فتاوى اهل سمرقند ان ولادة ان كانت قرينة تؤقف  
 العتاق لتمام الحمل لا ولو علمت لربها لم يفتى بقولهم الحمل على العتاق ما قدره ان كانت بعيدة لم تؤقف اذ فيه انفرادها في الورثة ولم يلزم للعقب  
 مدخل الحمل على العادة وقيل ما دون الشترين على انه لو علمت ليقطين حق فلان عاجلاً كان محمولاً على ما دون الشترين واقحات ان طغى انه  
 تتسم التركة ولا يعزل نصيب الحمل اذ لا يعلم ان ما في البطن حمل ام لا فان ولدت ولداً انشأ نصف العتاق وعندها شافى انه لا يدعى الى احد من الورثة شئ  
 الا ان كان لفرع لا يتغير بعد الحمل وعدم تعدده فانه يدعى بالفرع على تقدير الحمل ان تصور عول ويشترط الباقي الى ان تكشف الحال لان الحمل  
 ما لا يخطئ فقد روي عن شعبة ١٤ ان كان لفرع عتاق ولداً كل خمسة منهم في بطن واحد **٣** قول على قول ابي على قول ابي يوسف برواية القضا  
 اي يافد القاضى متم كفيلاً على امر معلوم هو زيادة على نصيب ابن واحد نظراً لكونه هو ما جاز من النظر لنفسه اعني الحمل كما اذا ترك ابناً وخشي خسر  
 الى حبيبه ومحمد والي يوسف في قوله الاول يطى الشتر الثلث والابن الثلثين ويؤخذ من الكفيل عنه ما جاز وقيل بل ينفذ فيها فروع الكفيل  
 عندهم جميعاً لانه اذا تبين ان الذكوة في الشتر كان مستحقاً لما زاد على النصف مما افاده الابن فلذا في الحمل ١٥ **٤** قول تمام اكثر مدة الحمل  
 اي لستين عن ناولد مع ستين عند انشأه ١٦ **٥** قول ولورث عنه لان وجود الولد في البطن وقت الموت شرط في استحقاق الارث فان لم  
 تكن اقربت بانقضاء العدة مع ثبوت مدة الحمل حكم بان الحمل كان موجوداً في ذلك الوقت **٦** قول لا يرث ذلك الولد من الميت ولا يرث  
 عنه من قبله اذ قد علم بمجيئه كذلك ان علوقه كان بعد الموت فلا نسب ولا ميراث ولذا اذا اقربت المرأة في مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان تصور  
 فيه انقضاء العدة ثم جاءت بالولد في تلك المدة فانه لا يرث عنه اذ قد علم باقرب بان الحمل لم يكن من الميت ١٧ **٧** قول وان كان اي الحمل من  
 غيره اي من غير الميت بان ترك امرأة حامل من اميه او عمه او غيره بها من ورثته او ترك لهما ما لم يكن غير اميه ١٨ **٨** قول يرث ذلك الولد من  
 الميتين بوجوده وقت الموت والا لا يرث ذلك الغير في العدة الاولى لحرمانه بسبب من اساء به الموت لانه في قيام النكاح ولا يرث في جواب المسئلة  
 الا ان ذكر بان ١٩ **٩** قول لا يرث لتمام ان يكون العلوق بعد الموت والا اصل في المولود ان يعطى الى اقرب الاوقات الا اذا دعت الضرورة فيعزل  
 عن الاصل المذكور ولا ضرورة هنا ٢٠ مذهبنا انما ثبت النسب وهو ثابت من ذلك الغير لقيام النكاح فلما جاز الى اعتبار اكثر مدة الحمل بخلاف  
 ما اذا كان الحمل من الميت فان هناك ضرورة في العدول عن الاصل المذكور لا بد من اضافته العلوق الى اكثر مدة الحمل ليثبت نسب الولد ٢١  
**١٠** قول يرث من الميراث اكثر مدة الحمل ٢٢ **١١** قول يرث لان اكثر مدة الحمل ٢٣ **١٢** قول يرث لان اكثر مدة الحمل ٢٤ **١٣** قول يرث لان اكثر مدة الحمل ٢٥  
 جا برضى الشترين في من من امه عليه العدة والسلام قال اذا انشأ العقب ورث وصلى عليه ٢٦ **١٤** قول مستقيم وهو ان يخرج رأسه اولاً  
 فالمعتبر صدره امين اذا خرج صدره وهو حي يرث اذ قد خرج اكثر مدة الحمل ٢٧ **١٥** قول منكوساً وهو ان يخرج رجله اولاً ٢٨



وعشرون وعلى تقدير انوثته للمرأة اربعة وعشرون ولكل واحد من الابوين  
 اثنان وثلثون فتعطي للمرأة اربعة وعشرون وتوقف من نصيبها ثلث اسهم  
 ومن نصيب كل واحد من الابوين اربعة اسهم وتعطي للبنت ثلث عشر سهمًا  
 لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى واذا  
 كان البنون اربعة فنصيبها سهم وأربعة أسباع سهم من اربعة وعشرين مَصْرُوفًا  
 في تسعة فصار ثلثة عشر سهمًا وهي لها والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر  
 سهمًا فان ولدت بنتًا واحدة او اكثر فجميع الموقوف للبنات وان ولدت  
 ابنتًا واحدًا او اكثر فيعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفًا من نصيبهم فَمَا  
 بَقِيَ تَضُمُّ اليه ثلثة عشر <sup>وَمَا بَقِيَ</sup> ويقسم بين الاولاد وان ولدت ولدًا اميتًا فيعطى  
 للمرأة والابوين ما كان موقوفًا من نصيبهم وللبنت الى ثبام النصف وهو

الوفى بخمس مئة وثلثين ١٢ **١١** قوله وعلى تقدير انوثته للمرأة الخ لان سهام من مسئلة الالوثنة اعني سبعة وعشرون ثمنه ايضا فاذا اضربت في وقت  
 مسأله المذكورة وهو ثمانية مائة اربعة وعشرون ١٣ **١٢** قوله اثنان وثلثون لان سهام كل منها من مسئلة الالوثنة اربعة ايضا فاذا اضر بنا في  
 وقت مسأله المذكورة وهو ثمانية مائة اثنين وثلثين ١٤ **١٣** قوله اربعة وعشرون لاننا اقل نصيبا على تقدير ذكورة الحمل والوثنة ١٥ **١٤**  
 قوله ثلثة اسهم وهي الفضل بين النصيبين الى ان تكشف حال الحمل ١٦ **١٥** قوله اربعة اسهم اي يعطى من المبلغ المذكور كل منها اقل النصيبين  
 وهو اثنان وثلثون ولو وقف الفضل الذي بينهما فحقه جعل الحمل في حق الزوجة والابوين انشئ ١٧ **١٦** قوله لان الموقوف الخ فان قيل ما وجه  
 تقدير الحمل متعدي في حق البنت دون سائر الوثنة فانه يقدر في حقهم ابنا ونسبا واحدة قلنا نعم تفاوتت فروضهم بعدد الولد ودمته بخلاف البنت  
 كما لا يخفى ١٨ **١٧** قوله نصيبها تمام في حق ذوي الطوق في مسأله المذكورة وهو اعني ذلك البنت في ثمنه عشر كما سلف ١٩ **١٨** قوله رسم  
 واربعه اسباع سهم لانها اعطيت من البنت الى كل ابن سبعين ولبنت سنا واحدة ابيته اربعة اسهم فكل ابن سهم اخر الا تسعا فجميع لبنت سهم واربعه  
 اسباع سهم ٢٠ **١٩** قوله والباقي منها بعد ما اعطى الابوان والزوج والبنت ٢١ **٢٠** قوله فجميع الموقوف للبنات وذلك لاننا جعلنا الحمل ناشئ  
 في حق الزوجة والابوين واعطينا كل واحد منهم ما هو نصيبه على تقدير انوثته فقد استوفوا حقوقهم على تقدير انوثته فكان جميع ما بقي بعد موقوفه وهو  
 مائة وثمانية وعشرون نصيب البنين او البنات الى ان اتري ان نصيبين من مسئلة الالوثنة اعني من سبعة وعشرين مئة عشر فاذا اضربت في وقت مسأله  
 المذكورة وهو ثمانية مئة وثلاثة وعشرون في حقهم وقد اخذت منها البنت ثمنه عشر فقسمنا الى البنت في الذي هو مائة وخمسة عشر ثم نقسم المبلغ  
 بينهم على السوية فاذا استقام عليهم فذلك اي فيها والافان كانت بين السام وروسم موافقة فامزب وفق الرأس في المائتين وستة عشر  
 الذي هو اصل المسألة في مئة تسع من المسألة وان لم تكن بينها موافقة على مائة مئة فامزب جميع عدد الرأس في جميع المائتين والستة عشر فاحصل كان  
 تصحيح المسألة ٢٢ **٢١** قوله فيعطى الزاى يعطى المرأة الثلثة التي كانت موقوفة من نصيبها الكامن في مسئلة ذكورة الحمل فكل واحد سبعة  
 وعشرون وهي اكثر النصيبين وتعطى كل واحد من الابوين الاربعه موقوفة من نصيب الكامن في مسأله المذكورة فبقيت لكل منها اكثر النصيبين وهو ستة وعشرون  
 ٢٣ **٢٢** قوله فان قيل بعد ما اخذه بنو لانا شاة وما اخذت البنت وهو مائة واربعه ٢٤ **٢٣** قوله ثلثة عشر اذ اخذتها البنت حتى تبلغ مائة وسبعة  
 عشر ٢٥ **٢٤** قوله بين الاولاد ان مع عليهم للذكر مثل حظ الانثيين وانكسر فتح المسألة باعرافه بخرقة وان ولدت ذكرا وانشئ فاما اصل على قياس

خمس<sup>١</sup>ة وتسعون سهماً والباقي للاب وهو تسعة اسهم لانه عصبه  
 لما كانت قد انفقت كلشمة عشر فيه لم ينفذ<sup>٢</sup> نصف الزكاة وهو ما ذكرنا في ١٢  
**فصل في المفقود**

المفقود حتى في ماله حتى لا يرث منه احدٌ وميتٌ في مال غيره حتى لا يرث من احدٍ ويوقف ماله حتى يصح موته او تمضي عليه مدّة واختلف الروايات في تلك المدّة ففي ظاهر الرواية انه اذا لم يبق احدٌ من اقرانه حوكم بموته وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان تلك المدّة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه المفقود وقال محمد رحمه الله تعالى مائة وعش سنين وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى مائة وخمس سنين وقال بعضهم تسعون سنة وعليه الفتوى وقال بعضهم مال المفقود موقوف الى اجتهاد الامام وموقوف الحكم في حق غيره حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل فاذا مضت المدّة فماله لو رثت الموجودين عند الحكم بموته وما كان موقوفاً لاجعله يرد الى وارث مورثه الذي وقف ماله الاصل

ما اذا ولدت وذكر كما لا يخفى ١٣ **١** قوله والباقي من المائة والاربعة بعد تمكين النصف للاب ١٢ **٢** قوله لانه عصبه على ما مر من ان له مع البنت فرساً وتعميماً وعلّم ان الميت اذا ترك من لا يتغير فرضه باحمل فانه يعطى فرضه بتمامه كما اذا ترك جدة وامراًة حامل فانه يعطى الحصة العمدس وكذا اذا ترك امرأة حامل فانه يعطى الحصة العمدس وان الوارث الثمن وان الوارث الاكابر من يسقط في احدى حال الحمل فانه لا يعطى شيئاً الى ان يتبين حال الحمل لان اصل الاستحقاق لشكوك ولا تورث مع الشك كما اترك امرأة حامل وانما وعملها شئ للادخ والعلم بكونه ان يكون الحمل ابناً فانه رزاه سابقاً انما هو يمين يتغير فرضه من الورثة ١٤ **٣** قوله المفقود هو في اصطلاح الفقهاء غائب لم يدركه اى غيره فلا يدري حيات وصورة فالتعريف عدم معرفته حاله لادم معرفته موضع وقد انفع عن هذا في المبسوط فمن قال انه غائب لم يدركه هو غائب بيب ١٥ **٤** قوله حتى ان يموت حياته باستصحاب الحال وهو معتبر في ابتداء ما كان على ما كان دون اثبات ما لم يكن وهذا لا يثبت استحقاق ورثته لانه لا يستدعي امره عندنا وهو مذموب على من فسد فقال عنه ١٦ **٥** قوله من القران قليل القران في بلبه وقيل القران في جميع البلدان والاول اصح ذكره في قوله الامام الترمذى رحمه الله تعالى وعلله بان الاعمار ما يتفاوت باختلاف القاييم والبلدان وبان في امتياز جميع القران حرباً عجمياً ١٧ **٦** قوله مائة وعشرون سنة وهو على قول اهل الطائفة والنجوم قائم يقربون ان يجوز ان يعيش احد اكثر من هذه المدّة لان اجتماع الخمس يحصل بالحياتع الاربعه في هذه المدّة ولا بد ان تغتفر واحد من ذلك طبعي في هذه المدّة فيموت ولكن خطأ هم قد حتمت بالنصوص الواردة في طول عمر من كان قبلنا كنوح عليه السلام ١٨ **٧** قوله من يوم ولد فيه وعن الامام ثلثون سنة وعن بعضهم ستون سنة وقيل سبعون سنة وقيل ثمانون سنة وفي الغنى وفيه الغنى في زماننا كذا في جميع الامم ١٩ **٨** قوله الاجتهاد والامام في موته وهو مذموب الشافعي فانه قال اذا مضت مدة يقضى القاتن بان مثله لا يعيش اكثر من هذه المدّة حكم بوموت ويتقسم ماله على ورثته الموجودين حال الحكم به ثم ان الابي بطريق الفقهاء لا يقدر شئ كما هو ظاهر الرواية اذ لا مجال للقياس في المقادير ولا لعن بهنا اجمال على اعتبار القران ونظائره كما في قيم المسكيات وممثل النساء ٢٠ **٩** قوله وموقوف الحكم الخ فان كان المفقود من يجب الما مريض يجب الممران لم يعرف اليه شئ بل يوقف المال كله وان كان لا يجبهم يجب الممران بل يجب النصفان يعطى كل واحد منهم ما بهو اقل من نصيبه على تقدير الحيوة المفقود ٢١ **١٠** قوله لو رثته الموجودين يعنى اذا حكم المم بوموت ورثته من كان شيئاً من ورثته وقت الحكم دون من مات قبل ذلك انما

في تصحيح مسائل المفقود أن تصحح المسألة على تقدير حياته ثم تصحح على  
تقدير وفاته وبأبقي العمل ما ذكرنا في الحبل  
**فصل في المرتدة**

إذا مات المرتدة على ارتدادها أو قتل أو لحق بدار الحرب وحكم القاضي بلحاق  
فما اكتسبه في حال إسلامه فهو لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردته  
يوضع في بيت المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الكسبان جميعاً  
لورثته المسلمين وعند الشافعي رحمه الله تعالى الكسبان جميعاً يوضعان في  
بيت المال وما اكتسبه بعد اللحق بدار الحرب فهو في باب إجماع وكسب المرتدة

حكم موت في هذه الحالة بشرط التوارث بقاد الوارث شيئاً بعد موت المورث فلنذا الإرث الامن كان باقياً من ورثته حال حكم موته ١٢ له قوله  
ان تصح المسئلة في جوان ينظر في مسئلة الحياة والوفاة فان توافقا لم يضر وفق احدهما في جميع الاخرى وان تباينتا فعزب احدهما في الاخرى فاحصل  
من العزب على الوجين كان تصحيح المسئلة على كل واحد من المتدبرين ثم يعزب نصيب من كان له شيء من مسئلة الوفاة في مسئلة الحياة او في فقها و  
نصيب من كان له من مسئلة الحياة في مسئلة الوفاة او في فقها ثم يخفى في هذين الحاصلين من العزبين فيعطي الورث ما اضربا بهما الاقل من الحاصلين  
ويجعل الفضل بينهما موقوفاً من نصيب ذلك الورث الى ان يكره حال المفقود فاذا تركت مثلاً زوجاً حاضراً واثنين لآب و أم ماضية وانما لآب  
وام مفقود فعلي تقديره يكون المفقود ميثاقاً يكون للزوج النصف والاثنين الثلثان قالوا له من سته لكنا نعمل الى سبعة وعلى تقدير كونه حياً  
للزوج النصف غير ماضل والاثنين الربع لان اصل المسئلة على هذا التقدير اثنان و احد للزوج و واحد للآب مع الاثنين فلا يستقيم عليهم وهو كالأربع  
اخرات لان الآب بمنزلة الاثنين فتعزب الاربعة في اصل المسئلة فبلغ ثمانية اربعة منها للزوج واثنان للآب واثنان اخران للاثنين لكل واحدة  
واحد فموت المفقود غير الاثنين من حياته وهو ظاهر وميات غير للزوج الا ربعه نصف من المال بلا حول فتعزب خمسة اربعة في حق الاثنين فكل نصف  
اليها الاربع المال ويعتبر موته في حق الزوج فلا يعطى الا ثمانية اربع اصباع المال ولو وقف الباقي في هذه المسئلة تعزب من سته وخمسين لان مسئلة الحياة من  
ثمانية ومسئلة الوفاة من سبعة وبينهما سبابة فتعزب احدهما في الاخرى فيبلغ سته وخمسين كان للزوج من مسئلة الحياة اربعة فاذا حضر في مسئلة  
الوفاة وهي سبعة حصلت ثمانية وعشرون وكانت من مسئلة الموت ثلثه فاذا حضر في مسئلة الحياة وهي ثمانية بلغت اربعة وعشرون فتعزب  
للزوج اربعة وعشرون لانها اقل الحاصلين وهو النصف العاشر وتوقف من نصيب اربعة وكان الاثنين من مسئلة الحياة اثنان فاذا حضر في  
السبعة حصلت اربعة عشر وكانت لهما من مسئلة الوفاة اربعة فاذا حضر في الثمانية صار الحاصل اثنين وثلاثين فيصير اليها اقل الحاصلين وهو  
اربعة وعشرون وربع السبعة والخمسين فكل واحد منها سته وتوقف من نصيبها ثمانية عشر فخرج ما يعرف الى الزوج والاثنين ثمانية وعشرون والباقي  
من السبعة والخمسين وهو ثمانية عشر موقوف فان ظن ان المفقود قد فع الى الزوج الاربعة الموقوفة ليتم له نصف المال وهو ثمانية وعشرون  
ويكون الباقي وهو اربعة عشر للزوج حتى يكون النصف الاخرين الاربع والاثنين المذكورين حلاً الاثنين وان ظن انهما لم يمت تدفع الى الاثنين الثمانية  
عشر الموقوفة من نصيبها حتى تمام اربعة اصباع المال وهي اثنان وثلاثون واما الزوج فقد اخذ نصيبه كلها وهو اربعة وعشرون هكذا  
قال السيد ١٣ ١٤ قوله المرتدة بولته الرابع مطلقاً وشرها الرابع من دين الاسلام وكنها اجراً كونه المفقود في اللسان بعد الايمان كذا في  
الدر المختار ١٥ قوله فما اكتسبه الا و هذا بعد قتله ودين كل حال من كسبه لا يقتضي اولاً الدين التي لحقت في حاله الاسلام ما اكتسبه في حال  
الاسلام وولد التي لحقت في حال الردة ما اكتسبه في الازمنة فما بقي بعد قتله الدين يجرى فيه الارتداد ١٦ ١٧ قوله في بيت المال في احد قوليه  
بمطابق انه وفي قوله الاخر بطريق انزال من دفع المظني على مذهبه في المقتصر ووجه قولها ان حكمها في المستبين بعد الردة باق ولذا يقتضي منها يولد  
على الاختلاف في كيفية القضاء فينقل بموته الى ورثته ويستند الى ما قبل ردته فيكون لورثته المسلم من السلم ولا يمكن الاستناد في كسب  
الاسلام لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن شرط الاستناد وجوده ثم انما يرث من كان وارثاً لحوالة الردة وبقي وارثاً وقت  
موته في رواية الحسن عنه استناداً للاستناد .... وفي رواية ابى يوسف عنه ان يرث من كان وارثاً لحوالة الردة ولا تبطل استناد موته بل يختلف  
وارثان الردة بمنزلة الموت وفي رواية محمد بن وهب وهو الاصح انه لا يرث ووجه الاربعة من الموت لان الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمام كماله واثبت قبل  
انقضاء ١٨ ١٩ قوله في المراء على هو المال الحاصل من الكفاير لا يجاب بغيره ولا كالأب كالمجربة ومال ذمي لا وارث له وقول بلا إيجاب

جميعاً لو رثتها المسلمون بلا خلاف بين أصحابنا وأما المرتدة فلا يرث من أحدٍ لا من مسلم ولا من مرتدة مثله وكذلك المرتدة إلا إذا ارتدت أهل ناحيةٍ باجمعه

فحينئذ يتوادرثون

## فصل في الأسير

حكم الأسير كحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فإن فارق دينه فحكمه حكم المرتدة فإن لم تُعلم ردة ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المفقود

الأسير من الغنيمت لما لا المال الحاصل من الكفار بايجاب النبل والركاب في الكسبه المرتدة بعد الحقوق بدل الحرب يقسم بخمس اقسام متساوية كما في اقسام الفتي ثم يقسم احد الاقسام الخمسة الى خمسة اقسام اربعة الى معارف المسلمين كاذناني العلما وثانيها يصرف الى الشهي والمطبل ويقض الزكوة على النسي وثالثها يصرف الى اليتامى والعقارب وابدا الى المساكين وقاسمها الى ابناء السبيل والباقي كان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم **١** قوله لو رثتها المسلمين وذلك لان المرتدة لا تقتل عندنا بل تجلس حتى تسلم او تموت لانه من قتل النساء وايضا لا تل تاخير العقوبة الى دار البوار وانما عدل من في الرجل لدفع شر تاخير يتوقع منه وهو الحرب بخلاف المرأة اذا كانت ملكة او ذات رأي في الحرب واذا لم تزل يارتد با عصمة نفسها لم تزل عصمة ما لا فكل واحد من المسلمين حكما فهو لو رثتها الا انه لا ميراث منها لزوجها لانها تنفخ الردة قد بان من من ولم تصر شرفة على الملاك فلا يكون كالقادة المبيعة واذا لقت بدل الحرب زالت عصمتها في نفسها لانها لا تسترق والاسترقاق اكلان مما يقتول عصمة ما لا ايضا ذكره امام السرخسي في شرح السيرة الصغرى وذكر في شرح السيرة الكبرى ان الذي اذا اقتضى العبد الذي بينه وبين المسلم ولحق بدار الحرب كان الحكم فيه كما حكم في المسلم الذي ارتد ولحق وذلك من اهل دولتنا فقهر عليه احكام المسلمين كذا قال السيد فان قلت قال النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وكلمته من قوم الرجال والنساء فينبغي ان تقتل النساء ايضا كما ذهب اليه الاثمة الثلثة والحيث والزهري والفتي . . . . . الا واما في النكول ومحامد وقالوا تقتل النساء ايضا لهذا الحديث قلنا المروي في الحديث المار ب اعم من ان يكون رجلا او امرأة ونظامه بينا فان المرأة اذا كانت محاربة او ذراعى حكم بقسها نحو الرجل و قولنا لا تقتل انها يوفى حق امرأة لا تحاد وب لا تكون ذراعى في الحرب لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن قتل النساء غير محاربات وجزءه مجرد الكفر لا يقام في الدنيا لا نارا دارا لقتله وانما تجلس لانه عقيمة فان قلت ما تقول في قوله تعالى فاقتلوا المشركين كافة فانما قتلنا قد جرى فيه التحفيس لنييه عليه العلو والسلام من قتل النساء عدتنا ابو الوليد الليثي قال حدثنا عرو بن المرحب ابن يحيى بن رباح قال حدثنا ابن من جمه رباح بن يحيى قال قال كاسع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في فزوة فزأى الناس مجتمعين على شئ فحدث رجلا فقال انظر على ما اجمع به لانه في افعال على امرأة قتل قال النبي صلى الله عليه وسلم ما كانت به لقتال قال وعلى المقدمة خالد بن الوليد فبعث رجلا فقتل قتل لانه لا يقتل امرأة ولا مغيضا رواه ابو داود **٢** قوله ولا من مرتدة لانه من اهل الدولة فلا يرث احدا ولا ذراعا بالرد وبه صلة شرعية والباقي في حق الشرع يحرم من هذه الصلة عقوبة كالقتال بغير حق ولا لانه لا صلة له فان الملة التي كان عليها قد تركها والتي انتقل اليها لا يقر عليها بل يجبر على الاسلام او يقتل وفي الميراث يعتبر الملة ولهذا لا يجري التوارث منها بخلاف الملة وبغير الحكم في نكاحه فانه لا يجوز للمرتدة ان يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة اصلية لان النكاح يعتبر للملة ولا ملة لذكره الامام السرخسي في شرح كتاب الطلاق **٣** قوله يتوادرثون لان دارهم حاد ودار حرب نظورا احكام الكفر فيها فقتل رجلا لم يساؤهم وذا ربهم كما فعله ابو بكر عيسى حفيظه لما ارتد وعن الاسلام واماب عليا ربه من ذلك السبي بادية فولدت لمحمد بن النخبة وفعل على ربه بادية بنى ناحية لما ارتدوا ثم باعهم من مصقلة بن ببيعة بمائة الف درهم **٤** قوله الاسير هو فصيل معنى مفقود وهو من اسره العدو مسلم كان او كافرا والميراث بينهما المسلم الذي حاد في ايرى الكفار **٥** قوله ما لم يفارق دينه فيرث ويجوز منه لان المسلم من اهل دار الاسلام ايضا لان الايرى ان زوجته التي في دار الاسلام لا تحمين منه فلا مسر كما لا يؤثر في قطع عصمة النكاح لا يؤثر ايضا في الميراث **٦** قوله حكم المرتدة لا فرق بين ان يرتد في دار الاسلام ثم عصى بدل الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب ويقسم فيها فانه على التقديرين بغير حرج **٧** قوله حكم المفقود فلا يقسم ما له

## فصل في الغرقى والحرقى والهدمى

اذا ماتت جماعة ولا يدري ايهم مات اولاً جعلوا كأنهم ماتوا معاً فمال كل واحد منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض هذا هو المختار وقال علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما يرث بعضهم عن بعض الا في ما ورث كل واحد منهم من صاحبه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

ولا تزوج امرأة حتى يكشف خبره ١٢ **١١** قوله الغرقى جمع غرقى والغرقى جمع غرقى والهدمى جمع هدم وهو ما يدم عليه الجمل ونحوه ١٣ **١٤** ولا يدري ايهم مات اولاً كما اذا غرقوا في السفينة او وقتوا في النار فماتوا معاً او سقطوا من جدار او سقطوا من سفينة او قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والخرق مؤتم ١٥ **١٦** قوله لورثته الاحياء الا مثل الرب وابن خرقا في البحر وظل كل واحد منها ينشأ لورثته الاب من الابن ولا الابن من الابن بل يرث من الاب بنت وبنت ابنه ويرث من الابن اخته وبنته ١٧ **١٨** قوله هو المختار عندنا وعندنا ما كنت نرى على ذلك في الأصول وكذلك عندنا في ما هو مروي عن ابي بكر وعمر وزيد بن ثابت ومن الشدة تعالى عنهم اجمعين ١٩ **٢٠** قوله الا في ما ورث كل واحد منهم من مال صاحبه فانه لا يرث منه كمالاً بل يرث كل واحد من مال نفسه وبه اخذ ابن ابي ليلى والوجه في ذلك ان شرط الاستحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه بوجوبه يقتضي فحجب التمسك به وسبب الحرمان موته قبل او معه وذلك مشكوك فيه ولا يثبت الحرمان بالتمسك الا في موضع الضرورة وهو ما ورثه كل منهما من صاحبه والثابت بالضرورة لا يتعدى عن موضع الضرورة وبذلك الذي ذكر من ان اليقين لا يزول بالاشك اصل كبير في الفقه ونحن نقول ان الشرط المذكور غير معلوم يقينا ولم يتيقن به لا يثبت الاستحقاق اذ لا تورث بالاشك وتفصيله ان الشرط جهنا يتأذى به بعد موت مورثه وانما علم ذلك بمروى القاطع واستصحاب الحال دون اليقين فان الظاهر يقاها كان على ما كان عليه وبذلك لا ينفك الا دليل المزول لا لوجود الدليل المتيقن فحجب به في ابتغاء ما كان لاق اثباته لم يكن كجودة المنقوص وتجعل ثابته في نفي التورث عنه لا في استحقاق اليراث من مورثه ولو يديه ما دوى عن ابي بكر وعمر وعلي وغيرهم واعلم ان كل ما في هذه الحاشية ما عجز عن كتب معتبرة مثل العوائد السبيلية والرحيق المختوم وغلاء الفرائض وشرح السيرة وما شئت كما لا يأتينا عليه والد المختار والرد المحتار وجميع الانوار والبشائر وتقريرات الاساتذة اليميني سلمه الله العلي القوي وقد وقع الخلاف من تسوية يوم الجمعة من محرم الحرام ٢١ سنة من الهجرة النبوية عليه افضل الصلوة والتحية اللهم اغفر لولايه واستر عيولي ونفسي ومن امرني بحججه با وهو المحرم الا بعد الولوى محمد عبد الله هك المطيع الميثاقى خير اودرغنى صلاخا ولا تحرمى ظانما اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت فصل وسلم على نبيك ومبيك محمد النبي الرؤف الرحيم المصطفى الجبتي ونى الله واحمى السنين من سلك مسلكهم فقد رشدهم اهتدى كما تحب وترضى ٢٢







## رساله جامع الفرائض منظوم

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد مہ حق و صلوة رسول  
این ناصر نوازش ست بنام  
عرض در دلقیر آن بتول  
یافت از بند در گنہ مقام

### کیفیت تقسیم مال بعد موت

اولاً مال مرده وہ در دین  
پس بر تہمیز اولاً کم و بیش  
پس بدین دگر کہ نیست چنان  
پس بذی فرض و زنب عصبہ  
عصباتش بخش چوز باشد  
بعد از آن ذورم پیش اولی  
آنکہ حامل شد بشر و خیر  
یک آن غیرست از و منکر  
پس موصی لہ تمام و کمال

### موانع ارث

مانع ارث قتل ناحق و ان  
رقبت اختلاف دین و دار  
نیست ممنوع مانع میراث  
از مکلف کہ شد باخر آن  
جل تر تب موت نیز شمار  
ہست و رب حاجب وراثت

### حصص ذوی الفروض

فرض شش بر دو نوع گشت جان  
تکلیف و ثقت سدس دو میں  
ب و پس جدی و سلطت ام  
مالی نیز ہمدہ آئے  
ولہ مادر کالہ بخرو  
زوج را نصف بے ولد با او  
ہنت پس اسفلش چوبت پسر  
عصبات اللہ با اش خود با  
سدس بر سفلیات با ملیا  
یا فرو تر بود ذکر پسر  
افت بینی غلیظ و دختہ  
خلف از عصوبت ست بہ شان  
ام با ولا دو ز اخوة و اخست  
ثقت باقی زوجہ زن و شو  
بعد از آن جملہ جدا ششم ست  
ابوی جملہ سا قاط اند باب  
جملہ بعدی بمطلق قربت

## بیان عصبات

عصبہ آخذ بقیہ فرض  
چار قسم است فرع و اصل خود  
اقریش این پس فرزند آن  
پس اب و بعد از آنست مال آن  
کمل بر و چونکہ فرود یا بد عرض  
فرع اب باشد و فرع جد  
پس اب و بعد از آنست مال آن  
عم جد اقریشست پس اقرب

### معارض فروض

مخرج نصف دوسمی زدگر  
یک از نوع یک تو مخرج آن  
نصف اگر با تمام نوع دگر  
اگر بود واحد و چو شد اکثر  
از کسی قلیل آن میدان  
یا بر بعض ست از شش ست بعد

### عول

چون شود تنگ از فروض کثیر  
ربع یا ثانی از دو از وہ است  
ثمن با او شود زبست و چهار  
عول او طاق و جفت تادہ گیر  
عول او طاق تا ہفتندہ است  
عول او بیت و ہفت شد یکبار

### تماثل و تداخل

اسودہ دو عدد تماثل شد  
عدک ہمیش را تداخل شد

### تباین

پس تباین چو ما شد واحد  
گو توافقی چو ثالث زائد

### توافق

شد توافق بنصف ماد چو دوست  
گر سہ باشد بر ثلث و ثلث دوست

### تخصیص

سم یک طالعہ چو شد مکسور  
و فنی فرق یزن مخرج فرض  
گر بود کسر سم طالعہ با  
یا کل دیا بوفی دیگر بین  
در تداخل فرضی اقربا  
و فنی یک در توافق دہہ تن  
باز با ماصل و جمع دگر  
بعد ازین مزب مبلغ ست تمام  
مثل نسب بسیم و فرقہ او  
چون توافق باین دو شد منظور  
در تباین تمام ادست بطرف  
و فنی یا کل ہر گردست را  
در تماثل یزن یکی را زمین  
از ہر خسر جہ این پس ست ہما  
در تباین بکل و دیگر زن  
این چنین با تمام فرقہ نگر  
دہہ مخرج و جمیع ست نام  
پس ز مشروب خیط مفروضو

### رد

ناصل از اہل فرض بے عصبات  
ہر دور از اقل مخرج شان  
جس واحد چو اس خود طلبیدہ  
در دور غیر شو ہر دور و جہات  
دادہ باقی باہل دور برسان  
اکثرش چون سام خویش برو

زوجہ شوچو لڑ میاند گم ست  
لڑ شود انکسار راست نسا

سائلہ از دوس و از سہم ست  
با اصولیکہ متہ ایم ترا

## ذوی الارحام

ذو رحم دان قریب با اموات  
عصبہ سان چہار قسم شمر  
جدة فاسدہ و کرا جہداد  
پس زہدین فرع عہہ بہار  
گر کند صلح وارستہ بر ششے  
مرد گردارستہ تو مستالہ اش  
پس سہاشن زمیت اعلی  
ورہ این وفق مستالہ یاکل  
نیز دوسم وارثان مستالا  
ضرب دوسم وارثان نش واد

غیر ذی فرض باشد و عصبیات  
اول اولاد بیت و بنت پسر  
پس بنات اش و ذوات اولاد  
قوت قرب و وصف اصل شمار  
کن ز قصص عرح سہم و ست  
اول اند وارثان او بر کش  
راست چور شد مثالہ فیسا  
ضرب گردد در او لین بر چل  
غیر میت ہمہ سہاشن را  
یا تو و قفشن ہسم ایشان آر

## طریق تقسیم ترکہ در وارثان یا قرض خوہان

مال و تصحیح گہساین شد  
بہر حال یا بوقف بود  
قسمت مبلغ ست بر تصحیح  
خط ہر و دچو کرد مال است  
دین داغن چو سہم و وارث گیر

یا تو وفق درو معا بن شد  
ضرب سہم طریق یا مفرد  
یا بوقف ، کہ خارج ست مزج  
مال و تصحیح را چو اموال است  
بہو تصحیح وان دیون کثیر

## فنتہ

کثر از مرد و زن بود غنتہ  
آنکہ مشکل بود و گرنہ سوا

## حمل

حمل اکثر ست از زن و مرد  
گرد سہم حق او فیسا  
حمل میت چو زاد بر اکثر  
حمل غیر شش چو بر انکش زاد  
فعل گر پاؤ ناف یا سر بر  
ارث گیر و نہ برا قفشن زاد  
زندہ واد و بہر وارث بر

## مفقود

مال مفقود را معطل گو  
تا لڑ سال از ولادت او  
زندہ در مال و مردہ در حط دار  
حظ بگرفان بہ وارث عالی

تا لڑ سال از ولادت او  
زندہ در مال و مردہ در حط دار  
حظ بگرفان بہ وارث عالی

## مرتد

نہود و وارث کسے مرتد  
کسب زن کسب مرد در اسلام  
مگر از دین ملک بر گردو  
بر مسلمان و گرنہ حق عوام

مگر از دین ملک بر گردو  
بر مسلمان و گرنہ حق عوام

## اسیر

حکم اسیری الجمل حال شان  
حکم مفقود گشتہ است میان

حکم مفقود گشتہ است میان

## خاتمة الطبع الحشیہ

الحمد لله الذي توجَّعَ احبته بيمينان البهلاء وكتب لهم بالولاء منشورا ، وتجلى على ضماؤهم فيصفي خلاصة جواهرهم  
وزادهم هدى وتبصيرا ، وقد سألهم الرزق المقسوم والاجل المحتوم ، والرحيق المختوم ، وشربا طهورا ، ونقح لهم  
الباب وسرقة لهم الحجاب وقال لا تخشوا اليوم حزنا ولا تكذبوا ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله  
ارسل الى الناس كافة بشيرا ونذيرا ، داعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا ، وعلى الله واصحابه القائلين في  
نفسه المتكلمين في نعمته يكسرون جبارا ويخربون كسيرا ، اخلاقهم القنوع وشعائهم الخشوع يطوون  
الصلوع على الجوع ، ويؤثرون على انفسهم سائلا وفقيرا ، وبعد فلما كان المئتين المئتين للشيف سراج الدين  
في الفرائض للفارسيين طهيرا ، وهبت عليه نسأ ثم القبول من العلماء الفحول ، ووجدوه للطالبيين نصيرا ،  
اعتنى بطبعه المكرم الامجد ، المحترم ابو جعفر ، مولانا الحافظ عبد الواحد - صين عن الحسد - بفتح حاء وسرور  
وبذل المال - لينال الامال - وشمر الاذيال - ليكون سعيه مشكورا ، وامرني بتحشيتة وتعليقة ونوحيمة وتجليته  
فما وقفت ساعة - الا اجبت سمعا وطاعة ويرت ما وجدت منه عسيرا ، وصح هذا الكتاب المسلي بالمرآة فاضل  
المصر والبرادى - المولانا المولوى عبد الهادى سنبهلى ثم الدهل بمقابلة الفاضل الخطيرف المولانا المولوى  
عبد الطيف الميرجى حماد الله بوا كان شرة مستطيراضفى كل واحد سعيه وبذل المجهد وسعه حتى  
انظمت في المطبع المجتبى الواقعة في بلدة الدهل في الشهر الرابع الاول سنة ١٢٢٠ من الهجرة النبوية وجاء محمد الله  
ما يزيد لنا ظروين سرورافيا انما الطور ، خذ والشئ العجايب ترون فيه نقعا كثيرا حررة العبد الملتجى الى الله  
القرى محمد نظام الدين الكيرانوى جعاه الله عبدا شكورا ثم لما كان الكتاب الموصوف تدا ولت به ايدى العلماء  
الفحول وهبت عليه نسأ ثم القبول ولم يبق منه نسخة عند التجار صرنا عتانا العناية الى طبعه مرة رابعة  
فوقع الفراغ من طبعه في الشهر الرابع الاول من شهر ربيع سنة خمس مائة بعد الاف وثلاثمائة من هجرة سيد  
المرسلين صلى الله عليه وعلى آله واصحابه اجمعين